الفصل الثالث

المساواة والتسامح الاجتماعي السياسي

obeikandl.com

obeikandl.com

المساواة والتسامح الاجتماعي السياسي

يجرب الأفراد والجماعات من خلال اتصالهم في حياتهم العملية مع بعضهم البعض أنماطا من السلوك قد تتسم بالتدرج والخضوع والتسلط والمساواة أو خليط من كل ذلك مع طغيان نوع واحد أو نوعين من هذه الأنماط. فضلا عن ما تقدم يمكن ان يتقبل الأفراد والجماعات بعضهم البعض ويتعايشوا في سلام بغض النظر عن الاختلافات فيما بينهم بسبب العرق واللون والدين والمذهب والاتجاه السياسي أو الوضع الاقتصادي وما إلى ذلك أو أن يحدث العكس. ومن المحتمل جدا أن يعتمد كل ذلك على نوع القيم التي تحكم هذه الأنماط من السلوك، وعلى نوع التنشئة التي قادت إلى تبني مثل هذه القيم. من هنا فأن هذا الفصل يحاول أن يبحث في قيمتي المساواة الاجتماعية والتسامح الاجتماعي محاولا التعريف بهما أولا، ثم البحث في تعليل وتحليل أصل كل منهما وأنماط السلوك المرتبط بهما، ووجودهما في المجتمعات العربية، وأبعادهما السياسية.

المبحث الأول

قيمة المساواة الاجتماعية السياسية:

تختلف المجتمعات في طريقة تعامل أفرادها مع بعضهم البعض، فقد تكون تلك العلاقات قائمة على التدرج والخضوع والتسلط أو نقيضها، المساواة. والأسئلة التي قد تتبادر إلى الذهن هنا: ما هو أسباب وجود أو ضعف أو انعدام وجود مثل هذه العلاقات والممارسات؟ وما هو مركزها في المجتمعات العربية؟ وهل لها أي تأثير في السلوك الاجتماعي والسياسي للأفراد والجماعات أو هل لها أية أبعاداً سياسية؟ من هنا فأن هذا المبحث يحاول دراسة قيمة المساواة من خلال تعريفها، وتطبيقاتها في المجتمعات العربية، ومحاولا تعليل وتحليل أصلها وأسبابها، ثم دراسة أبعادها السياسية.

المطلب الأول

تعريف قيمة المساواة الاجتماعية السياسية

ومظاهرها في المجتمعات العربية

يتناول هذا المطلب التعريف بقيمة المساواة الاجتماعية أولا، ثم يتناول دراسة تطبيقات هذه القيمة في المجتمعات العربية ثانياً.

أولا: تعريف قيمة المساواة الاجتماعية السياسية: تعني المساواة نقيض التدرج، والتدرج يعني المفاضلة بين الأفراد والجماعات ليس على أساس الكفاءة والأداء، وإنما على أساس اعتبارات أخرى كالعرق، والدين، والمستوى الاقتصادي، والانتماء العائلي أو القبلي، والمهنة والأصل، وحجم الأسرة، والسن، كتفضيل الأكبر على الأصغر، والجنس، كتفضيل الولد على البنت وتفضيل أن يكون المولود الجديد ذكراً واستئثار الرجل بالسلطة داخل الأسرة، ويحصل أن يكون لهذه القيمة الاجتماعية أبعاداً سياسية أو تأثيرا على السلوك الاجتماعي للفرد والجماعة كما نرى ونحن نتابع هذه الدراسة في مطلبها الرابع.

ثانيا: قيمة المساواة الاجتماعية السياسية في المجتمعات العربية: توصلت احدى الدراسات العربية إلى أن قيمة عدم المساواة تسود في المجتمع المصري، وترى هذه الدراسة أن هذا التدرج لا تنهض فيه المفاضلة بين أفراده على أساس الكفاءة والإنجاز وإنما على أساس اعتبارات أخرى كالسن والجنس والعرق والدين والمستوى الاقتصادي والانتماء العائلي أو القبلي [1]. وخلصت دراسة أخرى إلى أن من القيم السائدة في المجتمع المصري أيضا فيما يتعلق بالمركز بين الأبناء تلك القيمة التي تفضل الولد على البنت، والأكبر على الأصغر ويلاحظ بشكل عام مدى اهتمام الوالدين وغيرهما من المحيطين بأن يكون المولود الجديد ذكراً [2]، كما وجد تفاوتاً في توزيع السلطة بين الزوج والزوجة، حيث وجد أن الرجل هو الذي يستأثر بالسلطة [3].

فضلا عن ما تقدم، فأن من الصور الأخرى لعدم المساواة هو الإقرار علنا بأن الناس ليسوا سواسية، فالبشر لدى الفلاح في المجتمع المصري ليسوا سواسية بل مراتب ودرجات: "الناس مقامات"، إذ هناك العظيم والحقير والسيد والعبد: "أيش جاب العبد لسيده" ويقضي تقسيم العمل بأن يكون هناك سادة وظيفتهم السيادة وآخرون وظيفتهم الخدمة: "لما أنا امير وأنت أمير مين فينا يسوق الحمير" ومن العسير أن تتحقق الندية بينهم طالما كانوا على

---

[1] د. كمال المنوفي، مصدر سبق ذكره، ص 76.

[2] د. محمد عماد الدين إسماعيل، "قيمنا الاجتماعية وتأثيرها في تكوين الشخصية الشخصية"، في: محمد عماد الدين وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 134- 135.

[3] المصدر نفسه، ص 216- 217.

قيد الحياة، فأن ماتوا صاروا أنداداً: "ربنا ما سوانا إلا بالموت". ولا يمكن للأدنى أن يبلغ مرتبة الأعلى، وعليه أن يوقره ولا يطاوله: "العين ما تعلاش الحاجب". وينبغي على كل إنسان أن يعرف قدر نفسه ويضعها في موضعها لأن: "من عرف مقامه أرتاح" ولأنه لو فعل غير ذلك لأضحى مثار سخرية: "راح تروح فين يا صعلوك بين الملوك". ولا يعترف الفلاح المصري حسب هذه الدراسة بالحراك الاجتماعي نحو وضع اقتصادي مهني أفضل، فحسب التقاليد: "اللي بيص لفوق يتعب" و "اللي بيص لفوق توجعه رقبته" [1]. وفي الفترة حتى نهاية القرن التاسع عشر كانت هناك نظرة احتقار وازدراء للفلاح، وعلى أن وضعه لا يمكن ان يتغير إلى الأفضل مهما طرأ عليه من تحسن فإنه يظل كما هو مستعبدا فقيراً جاهلاً [2]. لذلك تصور الفلاحون في المجتمع المصري أن العلاقات بين الأفراد ليست علاقات متكافئة بقدر ما هي تدرجية، لذلك قبلوا بالتمييز الاجتماعي حسب الثروة والسن والجنس والأصل والمهنة [3]. إذ تشير "كلمات "الأصل" و"المعدن" و"النسب" و"العزوة" إلى ما يعرف بالمكانة العائلية التي كانت تقاس بحجم ملكية العائلة من الأطيان، وعدد أفرادها ومدى استقامتهم وتضامنهم، ونصيبها من المراكز الإدارية الهامة داخل القرية وطبيعة علاقاتها مع العائلات الأخرى. فكلما حازت العائلة عددا لا بأس به من الأفدنة، وضمت أفرادا كثيرين متضامنين فيم بينهم أو مشهود لهم بالاستقامة ودماثة الخلق، وشغلت أحد المناصب الإدارية في القرية، وكانت متعاونة مع العائلات الأخرى، كلما ارتفعت مكانتها وعلا شأنها في نظر أهل القرية، والعكس هو صحيح [4]. وتوصلت الدراسة ذاتها إلى أنه بناء على هذه الملكية انقسم المجتمع المصري إلى طبقتين: الطبقة الغنية (الأعيان)، الذين اتفقت لهم السلطتان الاقتصادية والسياسية، وحضوا بمكانة عالية في الريف، والتوقير والطاعة، والطبقة الفقيرة من الفلاحين، التي لا تتمتع بنفوذ اجتماعي أو سياسي يذكر. ولم ينل الفلاحين أيضا سوى الأذى والإهانة والتحقير [5]. والمهم أن الأصل وما يعنيه من نفوذ عائلي كان من ركائز المفاضلة الاجتماعية في الريف [6].

فضلا عن ما تقدم، أظهرت الدراسة نفسها أن هناك تمييزا اجتماعيا، فقد ظهر أن هناك احترام بعض أصحاب المهن مقابل احتقار لأصحاب مهن آخرين. فكان هناك احترام للعاملين بمهنة الزراعة مقابل احتقار لعاملين في مهن أخرى مثل عمال الحدادة والنجارة والحلاقة والبناء وتصليح الأحذية وعمل المفروشات الأرضية. وكان يستخف

---

[1] د. كمال المنوفي، مصدر سبق ذكره، ص 125- 126.
[2] المصدر نفسه، ص 18.
[3] المصدر السابق، ص 23.
[4] المصدر نفسه، ص 130- 131.
[5] لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع: المصدر نفسه، ص 126- 127.
[6] المصدر نفسه، ص 32- 33.

بهؤلاء ولا يكترث لهم ولا يتمتعوا بنفوذ داخل القرية، وانتفى التبادل الاجتماعي ممثلا في المصاهرة والزواج بينهم وبين عائلات الفلاحين [1].

وعلى صعيد المجتمع الأردني، تبدو الأهمية واضحة لسيادة الرجل سواء كان ذلك داخل الأسرة أو العشيرة أو المجتمع، مما ترتب عليه زيادة صلاحية الرجل في ممارسته لأدواره وحتى أدوار بقية أفراد الأسرة، ومن ضمنهم الطفل الذي ينظر إليه على أنه جاهل وقاصر وبالتالي يُهميش دوره ومكانته مقابل علوّ شأن الرجل الكبير في السن رغم قصوره وقلة معرفته أحياناً ولو كان ذلك على حساب شخصية الطفل وكرامته [2].

وعلى صعيد المجتمع اليمني، يُنظر نظرة دونية لمن يعمل في الأعمال اليدوية كاحتقار للمهن الحرفية والزراعية، في المناطق الشرقية المناطق المحاذية للصحراء في المجتمع اليمني في حين أنها، أي ظاهرة احتقار المهن، خاصة بمهن محددة مثل "الجزارة، والحلاقة" في مناطق أخرى. ويتم تنشئة الأطفال على ان الزواج من تلك الفئات أمر غير مرغوب فيه، ويشجع الزواج الداخلي من أجل استمرار نقاء الدم واستمرار الشعور بالسمو على الفئات الاجتماعية الأخرى. فقد أجاب (26) مبحوثاً من عينة الآباء بالموافقة مقابل رفض (24) مبحوثاً على زواج البنات من شخص ناجح بغض النظر عن نسبه، أما عينة الأمهات فقد أجابت (24) مبحوثة بالموافقة مقابل رفض (26) مبحوثة، وقد وافق (23) مبحوثاً من الآباء على زواج ابنته من الشخص الذي تختاره بغض النظر عن نسبه مقابل رفض (27) منهم، أما الأمهات فقد وافقت (21) مبحوثة مقابل رفض (29) منهم [3].

وبالرغم من النتائج التي توصلت إليها أحدى الدراسات في أن الأفراد يتساووا في العائلة، وتساوى البيوتات في الفخذ في المجتمع القبلي [4]، ووجود المساواة في الحقوق وعدم وجود التفرقة والتمايز [5]، إلا أنها وجدت في الوقت نفسه فروقات تقوم على أساس العمر والجنس [6]. أي أن هناك احترام للكبير والرجل أكثر من الصغير والمرأة، ووجود تقسيم للعمل على أساس الجنس، فضلا عن وجود عدم مساواة بين القبائل، إذ تفخر القبائل بأصولها ومكانتها على قبائل أخرى كانت قد خسرت قوتها، فقد وجدت أحدى الدراسات الميدانية للبدو في السعودية، بان قبائل بني (رولة)، على سبيل المثال، تنظر نظرة دونية إلى قبائل (بني عطية) و(الحويطات) ويرفضون التزاوج منهم. وتحمل بالمقابل القبائل الضعيفة نظرة الوقية للقبائل الأضعف منها. أن النظرة

---

[1] المصدر السابق، ص131.

[2] غنان توفيق عبد الرحيم عبد الفتاح الحاج أحمد، العنف الأسري ضد الطفل في المجتمع الأردني: دراسة اجتماعية لعينة من الأسر في محافظة عجلون، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1996, ص 15.

[3] رشاد محمد العليمي, التفاعل بين الثقافة التقليدية والثقافة الحديثة وأثره على موقف الوالدين في تنشئة الطفل في المجتمع اليمني، مجلة كلية الآداب، العدد (17)، 1994, ص 740- 742.

[4] د. حليم بركات، مصدر سبق ذكره، ص 69.

[5] المصدر نفسه.

[6] المصدر نفسه.

ذاتها التي تحملها قبيلة (رولة) لقبيلة (الحويطات)، تحملها الأخيرة لقبيلة (بني عقبة). ومن سمات التعالي بين هذه القبائل هي عدم التزاوج إلى درجة نبذ أو حتى قتل من يخالف هذه العادة [1].

فضلا عن ما تقدم، يشيع في المجتمعات العربية التأكيد على العلاقات الفرعية والفساد الإداري والرشاوى مما يشكل مؤشرات أخرى لمبدأ عدم المساواة، طالما أن العلاقات والمعاملات اليومية لا تستند على أساس المساواة والعدالة والكفاءة والإنجاز ويشيع استخدام مصطلحات مثل مصري، وشيعي، وسني، وابن المنطقة الفلانية ومن المحافظة الفلانية، وفقير، وابن ناس، ومن السكان الأصليين، فضلا عن تكفير الناس لبعضهم وتحقير بعضهم الآخر في المجتمعات العربية مما يعطي أيضا مؤشرات أخرى على عدم المساواة [2].

وقد يمكن القول أن قيمتي عدم اعتبار الآخرين وعدم الاعتراف بالآخر التي تم دراستهما في المبحثين الأول والثاني من الفصل الثاني، يمكن أن تُشكل هي الأخرى صوراً من عدم المساواة.

ولكن مع ذلك توصلت احدى الدراسات إلى وجود تساوى بين الأفراد في العائلة، والبيوتات في الفخذ [3]. والمساواة في الحقوق وعدم وجود التفرقة والتمايز [4] في المجتمع القبلي العربي، كما قد يمكن القول أن عدم المساواة يمكن أن توجد في أي مجتمع مهما كانت درجة رقيه وتطوره. مما يعني أن قيمة عدم المساواة لا تقتصر على المجتمعات العربية فقط.

ما يمكن أن يُخلص إليه من كل ما تقدم، وجود ضعف في قيمة المساواة في المجتمعات العربية تتمثل بتفضيل الرجل على المرأة والكبير على الصغير والغني على الفقير وصاحب السلطة على الرعايا وعدم اعتبار الآخر والاعتراف بالآخر والتمييز على اختلاف البيئة الجغرافية والاجتماعية والمهنة والقبيلة والدين والطائفة والعرق والأصل الاجتماعي والمنزلة الاجتماعية وما إلى ذلك، وعدم الاستناد على مبدأي الكفاءة والانجاز في التعامل مع الناس في مجالات الحياة المختلفة. ولكن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا: ما هو أصل وجود أو ضعف أو عدم وجود قيمة المساواة الاجتماعية؟ تتطلب الإجابة على ذلك الانتقال إلى المطلب القادم.

---

[1] المصدر نفسه، ص 72، 69.
[2] رعد حافظ سالم، مخالطة ميدانية للواقع العراقي والعربي.
[3] د. حليم بركات، مصدر سبق ذكره، ص 69.
[4] المصدر نفسه 68. وحول سيطرة الحياة الجماعية راجع: محمد عدنان محمود الخفاجي، أثر القيم الاجتماعية في السلوك السياسي في المجتمعات النامية والمتقدمة: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العراق، 2001، ص 136.

المطلب الثاني

أصل قيمة المساواة الاجتماعية وأبعادها السياسية

يحاول هذا المطلب البحث في أصل قيمة المساواة الاجتماعية عن طريق التحليل النفسي والاجتماعي لهذه القيمة، ثم يحاول دراسة أبعادها السياسي أو تأثيراتها على السلوك السياسي للأفراد والجماعات.

أولا: التعليل والتحليل النفسي والاجتماعي لقيمة المساواة الاجتماعية.

تفترض دراستنا ان شيوع قيمة المساواة الاجتماعية السياسية من عدمها أو ضعفها إلى بعض الأسباب منها التنشئة الاجتماعية، والتفسير الديني، والعوامل الاقتصادية الاجتماعية، والحراك الاجتماعي وتأثير بعض القيم الاجتماعية الأخرى.

تشير بعض الدراسات أن التنشئة الاجتماعية في الأسرة العربية تؤدي بطريق مباشر أو غير مباشر إلى تدعيم قيم عدم المساواة عند الأبناء [1]، فقد كانت قيمة احترام السن واحدة من القيم التي حرصت الأسرة على غرسها في نفوس الأبناء، فضلا عن ما تقدم، عايش الطفل سلطة عائلية عمودية (هيراركية) نهضت على أساس الذكورة والسن، فقد كانت تنحدر من الأب إلى الابن الأكبر، ومن هذا الأخير إلى باقي الأبناء حسب فئات السن. وفي ظل هذه السلطة (الهيراركية)، كان الفرد ذا وضع مزدوج: فهو يخضع لمن هم اكبر منه، ويزاول بدوره سلطة على من هم أصغر منه [2].

فضلا عن ما تقدم، يعزى تصور الفلاحون في المجتمع المصري، القائم على أن العلاقات بين الأفراد ليست علاقات متكافئة بقدر ما هي تدرجية، وقبولهم بالتمييز الاجتماعي حسب الثروة والسن والجنس والأصل والمهنة إلى تأثير جمود البناء الطبقي في الريف وما صاحبه من مفاهيم ومعتقدات طبقية، وتفسير وادراك المفهوم الإسلامي للمساواة، وخبرات التنشئة العائلية [3]، فقد كانت "كلمات "الأصل" و"المعدن" و"النسب" و"العزوة"، تعطي المكانة العائلية، فكلما حازت العائلة عددا لا بأس به من الأفدنة، وضمت أفرادا كثيرين متضامنين فيم بينهم أو مشهود لهم بالاستقامة ودماثة الخلق، وشغلت أحد المناصب الإدارية في القرية، وكانت متعاونة مع العائلات الأخرى، كلما ارتفعت مكانتها وعلا شأنها في نظر أهل القرية، والعكس هو صحيح [4].

---

[1] د. محمد عماد الدين وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 216- 217.
[2] د. كمال المنوفي، مصدر سبق ذكره، ص 23.
[3] المصدر السابق، ص 23.
[4] المصدر نفسه، ص 130- 131.

فضلا عن ما تقدم, تبين أن اختلاف الوضع الاقتصادي الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية هي السبب وراء عدم المساواة في المجتمعين المصري واليمني. فقد ظهر في المجتمع المصري وجود احترام بعض أصحاب المهن كالزراعة مقابل احتقار لأصحاب مهن آخرين مثل عمال الحدادة والنجارة والحلاقة والبناء وتصليح الأحذية وعمل المفروشات الأرضية [1]. أما في المجتمع اليمني ظهر أن اختلاف الوضع الاقتصادي الاجتماعي كان وراء النظرة الدونية لمن يعمل في الأعمال اليدوية كالمهن الحرفية والزراعية والجزارة والحلاقة. والتي عززت بتنشئة الأطفال على ان الزواج من تلك الفئات أمر غير مرغوب فيه. والحرص على الزواج الداخلي من أجل استمرار نقاء الدم واستمرار الشعور بالسمو على الفئات الاجتماعية الأخرى [2].

على عكس ما تقدم, وجد أن نمط التنشئة الاشتراكية للشباب في القرية المصرية وأسلوب التنشئة نحو الديمقراطية جعلهم أقل ميلا من كبار السن للتميز الاجتماعي على أساس الثروة والسن [3]. بمعنى آخر أن الحراك الاجتماعي في نمط التنشئة الاجتماعية في القرية المصرية نحو التنشئة القائمة على المساواة أكثر من عدم المساواة هي التي خففت من التميز على أساس الثروة والسن. كما يمكن أن يعني ذلك بعبارة أخرى أن نمط التنشئة الاجتماعية المصرية قبل التوجه الاشتراكي في مصر كانت هي المسؤولة عن عدم المساواة التي من أبرز صورها التمييز على أساس الثروة والسن.

ويظهر أن لعامل السن والتعليم تأثيراً في قيمة المساواة الاجتماعية السياسية. إذ أن كبار السن. بوجه عام. ما انفكوا يتصورون العلاقات الاجتماعية علاقات هرمية حيث يقبلون التمييز الاجتماعي حسب الثروة والسن والجنس والتعليم والمهنة [4]. ولكن توصلت دراسة أخرى إلى أنه: تقل درجة التشدد نحو التمييز بين المرأة والرجل بالنسبة للفئتين العمريتين (40- 50) و (50- 60) [5]. ويرى الكبار والشباب على حد سواء ان متغير التعليم يُعد معياراً للتمييز الاجتماعي بين الناس. فعندهم ان المتعلم يجب ان يقدم على الأمي في مزاولة السلطة وحل مشكلات القرية لكونه أكثر سعة في الأفق. وأقدر على التعبير والدفاع عن مصالح الأهالي. وجدير بالإشارة في هذا الصدد ان المتعلم يتمتع بمكانة خاصة داخل الأسرة والقرية في المجتمع المصري إذا قورن بغير المتعلم. بل لقد أصبح المركز الاجتماعي للأسرة يقاس بمقدار ما علمت من أبناء ومستوى ذلك التعليم. من هنا يمكن أدراك السر وراء اهتمام الأسر المتزايد بتعليم أبناءها. وبالرجوع إلى الدراسة يتبين ان التعليم يأتي في مقدمة الأهداف المستقبلية التي

---

[1] المصدر نفسه, ص 33- 34.
[2] رشاد محمد العليمي, مصدر سبق ذكره, ص 740- 742.
[3] المصدر السابق, ص 270- 271.
[4] المصدر نفسه, ص 270.
[5] محمد أحمد بيومي, ظاهرة التطرف: الأسباب والعلاج, الإسكندرية, دار المعرفة الجامعية, 1992, ص 145- 146.

ذكرها أفراد البحث. وجدير بالذكر أن قادة القرية شبه الرسميين في المجتمع المصري (أعضاء لجنة الاتحاد الاشتراكي ورئيس مجلس القرية وأعضاء المجلس المحلي) يميلون إلى الارتفاع من حيث المستوى التعليمي إذا ما قورنوا بغير القادة [1].

وقد يُمكن الاستنتاج من بعض الدراسات بأن الجماعات الدينية "الإسلام السياسي" والقيم الاجتماعية تكمن وراء عدم المساواة بين الرجل والمرأة في المجتمعات العربية. إذ توصلت بعض هذه الدراسات أن نسبة 49,5٪ من المبحوثين ترى أنه يجب التشدد في معاملة البنت عن الولد. ويلاحظ في الأرقام. بأن الاتجاهات الاجتماعية للطلبة المنتمين للجماعات الإسلامية. تميل إلى هذا التشدد (70٪) مقابل 47٪ من جمهور الطلاب. ويرجع سبب التشدد إلى اعتقاد نسبة 71,2٪ من المبحوثين بأن سلوك البنت يمس شرف العائلة واعتقاد نسبة 19,6٪ أن البنت تتطلب حماية من التيارات الخارجية الفاسدة. واعتقاد نسبة 9٪ بأن النساء ناقصات عقل ودين. من ناحية أخرى. نجد أن نسبة 82,5٪ يوافقون على زواج الابن من فتاة متعلمة مقابل رفض 17,5٪. بسبب اعتقاد نسبة 65,7٪ من المبحوثين أن الفتاة خلقت للبيت فقط ورعاية أسرتها واعتقاد نسبة 34,2٪ بأن التعليم هو الذي افسد أخلاق المرأة. ويرفض 100٪ من الطلاب المنتمين للجماعات الإسلامية الاختلاط بين الجنسين في التعليم بالمقارنة مع رفض 18٪ من جمهور الطلاب وبالمقارنة مع 39,2٪ من مستوى العينة ككل. وتفسر نسبة 68,1٪ من المبحوثين الذين لا يوافقون على الاختلاط بأن ذلك راجع إلى أن الدين يحرم الاختلاط بين الجنسين واعتقاد نسبة 31,8٪ من المبحوثين أن الاختلاط يشجع على فساد المرأة والرجل. أما بالنسبة إلى عمل المرأة فأن نسبة 65,5٪ من عينة البحث توافق على عمل المرأة خارج المنزل مقابل رفض نسبة 34,5٪ [2] لاعتقاد نسبة 60,8٪ بأن المرأة خلقت للبيت واعتقاد نسبة 3,4٪ أن تربية أولادها ورعاية زوجها أهم من العمل. وراي نسبة 8,6٪ بأن العمل خارج المنزل يفسد أخلاق المرأة. وتوافق نسبة 38٪ من عينة طلاب الجماعات الإسلامية على عمل المرأة. وبالرغم من أن هناك اعتراضا ما على عمل المرأة فأن الموافقة على تعليمها جامعيا تزداد. فقد وافق 89,5٪ من جمهور البحث على تعلم المرأة تعليما جامعيا. مقابل موافقة 81٪ من الجماعات الإسلامية ورفض 10,5٪ لاعتقاد 53,3٪ بأن الرجل احق بالمكان الذي تأخذه المرأة في الجامعة واعتقاد 23,8٪ بأن التعلم في الجامعة يفسد أخلاق المرأة.

وقد وافق 45,2٪ من عينة البحث على تحديد سن (18) سنة كحد أدنى لزواج الفتاة. ورفض 65,5٪ الاتجاه الذي يرفض توظيف المرأة أطلاقا مقابل موافقة 17,2٪. ورفض 38٪ من طلاب الجامعات الإسلامية هذا الاتجاه مقابل 71٪ من جمهور الطلاب. ويرفض 78٪ من جمهور البحث تشجيع الزواج بأكثر من واحدة مقابل موافقة 38٪ من طلاب الجماعات الإسلامية على ذلك سواء موافقة تامة أو إلى حد ما مقابل موافقة 14٪ من جمهور الطلاب

---

[1] د. كمال المنوفي. مصدر سبق ذكره. ص 270.
[2] محمد أحمد بيومي. مصدر سبق ذكره. ص 145- 146.

على أن يأخذ الرجل أجرا اكبر من المرأة عن نفس العمل ورفض 50٪ من الجماعات الإسلامية مقابل رفض 65٪ من جمهور الطلاب. ولقد وافق 60٪ موافقة تامة و 32,7٪ موافقة إلى حد ما على اعطاء الحق للأخوة الذكور لتوجيه الأخوات الإناث وجاءت إجابات الجماعات الإسلامية لتمثل 92٪ في مقابل 94٪ من جمهور الطلاب [1].

وأخيرا نجد أن هناك نسبة 19,20٪ من جمهور البحث ترفض تحديد وظائف معينة للمرأة، وتميل نسبة 94٪ من الجماعات الإسلامية إلى تحديد وظائف معينة للمرأة مقابل نسبة 76٪ من جمهور الطلاب. وكشفت الدراسة أيضا أن نسبة امتثال الأبناء من الجماعات الإسلامية للآباء في فرض زواج شخصي معترض عليه هي 42٪ مقابل امتثال 70٪ من جمهور الطلاب وان درجة الاعتراض تكون بنسبة 36٪ أو فرض الرأي 22٪ [2].

فضلا عن ما تقدم، يحصل أن تؤثر بعض القيم الاجتماعية مثل قيمة التسامح في قيمة المساواة. وفي هذا المجال، ترى أحدى الدراسات العربية أن قيمة التسامح الاجتماعي تفترض وجود قيمة المساواة [3] التي يفترض أن تقوم على أساس المساواة بين الأقوياء والضعفاء وبين المنتصرين والمنهزمين [4]، وبين الرجال والنساء وبين الكبار والصغار وبين الأغنياء والفقراء. من هنا قد يمكن الاستنتاج، بناء على هذا الرأي، أن وجود قيمة التسامح أنما يعزز من قيمة المساواة الاجتماعية والعكس هو الصحيح. أي أن غياب أو ضعف قيمة التسامح من المحتمل جدا ان يقود إلى غياب أو ضعف في قيمة المساواة الاجتماعية.

فضلا عن ما تقدم، يفترض أن لقيمة الثقة الاجتماعية هي الأخرى تأثيراً في قيمة المساواة الاجتماعية. وفي هذا المجال يُعتقد أن الازدواجية في الفكر والسلوك تُعد من بين أسباب الشك وعدم الثقة في الآخرين والأخيرة لها صلة وثيقة بالمساواة الاجتماعية والازدواجية:

"إن تملق الآخرين ومجاراتهم ليس من شأنه أن يزيل أو يخفف موقف الحذر وسوء الظن بالآخرين، بل على العكس من ذلك يظل هذا الموقف قائما وربما ازداد تأججا، ويتجلى من حين لآخر بأشكال مختلفة. فاستغابة (من الغيبة) الناس والتقليل من شأنهم والسخرية والشماتة بهم وإبراز عيوبهم كلها أساليب من السلوك تعكس الوجه الآخر لمسايرة الناس وتملقهم. وفي مثل هذا الوضع لا يسمح بانتشار الصدق في التعامل وإيجاد الحلول الجذرية للمشاكل، بحيث تظل المشاكل معلقة وتظل الحلول سطحية ولفظية ومؤقتة. ان الازدواجية في السلوك والفكر لا يخلق أجواء حوار حقيقي بين الأفراد إذ أن الحوار يفترض حرية الفكر والتعامل الأفقي مع الآخر ويقوم على أساس الاحترام المتبادل، ويتنافى مع تشنج المواقف والتعصب. أما مع الازدواجية يتحول الحوار بسرعة إلى صراخ، أي إلى موقف يلغي وجود الآخر بوصفه إنسانا

---

[1] المصدر السابق، ص 146.
[2] المصدر السابق، ص 147.
[3] إبراهيم أعراب، مصدر سبق ذكره، ص 51- 52، وقد وردت التفاصيل عن هذه الفكرة في: قيمة التسامح في المجتمعات العربية في المطلب الثاني من هذا المبحث. أنظر كذلك: سمير خليل، مصدر سبق ذكره، ص 7، 10.
[4] عبد الفتاح عمر، مصدر سبق ذكره، ص 68- 71.

له وجوده المستقل ووجهة نظره التي قد تكون مصيبة أو خاطئة. إن هذه الازدواجية تعزز سوء الظن بالآخرين، والتشكيك في أقوالهم وأفعالهم وتحول دون ممارسة النقد الذاتي أو أي نوع من النقد الموضوعي، وفي أي مجال كان. ويصبح الآخر إما موضوعا للمديح أو الثناء، أو الهجوم والسخرية والاستغابة، وأي كلام عن الآخر لابد وأن يصنف على هذا الأساس [1].

بمعنى آخر أنه كلما كانت هناك علاقات أفقية أو علاقات مساواة بين الأفراد والجماعات كلما قلت الازدواجية في السلوك وتعززت الثقة الاجتماعية، في حين تزداد الازدواجية في السلوك وعدم الثقة كلما كنا امام حالة من عدم المساواة والعلاقات العمودية في التعامل اليومي.

يُخلص من كل ما تقدم، أن ضعف قيمة المساواة، كما في المجتمعات العربية، يمكن أن يعزى إلى التنشئة الاجتماعية، والتفسير الديني للمساواة، والعوامل الاقتصادية الاجتماعية، وتأثير بعض القيم الاجتماعية مثل عدم التسامح، التي ساهمت في التفرقة بين الأفراد على أساس السن لصالح الكبير والجنس لصالح الذكر والثروة لصالح الأغنياء، والأصل لصالح عائلات معينة، والمهنة لصالح مهن معينة، والتعليم لصالح المتعلم.

ثانيا: الأبعاد السياسية لقيمة المساواة الاجتماعية.

تفترض دراستنا أن لقيمة المساواة الاجتماعية أو عدمها أو ضعفها أبعاداً سياسية كما في تأثيرها في انتقال السلطة و/أو نوع الحكم السياسي والاستبداد والثقافة السياسية، والسلوك السياسي كالانتخابات والتسامح السياسي، والتنشئة على شخصيات جامدة متسلطة، والاستحواذ على السلطة من قبل الأغنياء وأصحاب المنزلة الاجتماعية العالية.

وفي هذا المجال، تفترض دراستنا وجود صلة بين قيمة عدم المساواة والسلوك السياسي: فمن المحتمل جداً أن يكون لنظرة الفلاح إلى السلطة الاجتماعية في الأسرة المصرية التي هي نظرة تدرجية أو عمودية، حيث تكون السلطة للأب أو من يقوم مقامه من دمه، وفي القرية، حيث تكون السلطة لأصحاب المكانة الاجتماعية المستمدة من الثراء أو تقدم السن أو الذكورة أو عراقة الأصل، والرجوع إلى أصحاب السلطة الاجتماعية في طلب النصيحة والاقتداء بهم، والاقتداء بهم، ومنحهم الأولية والاحترام في المجال، كما كانوا مقدمين على سائر أهل القرية الذين غالبا ما سلكوا حيالهم سلوكا قوامه الخضوع، كما في وقوف الفقير إذا قبل الغني، وإفساح الصغير الطريق للكبير، ونزول من هو أدنى منزلة عن دابته إذا مر بمن هو أعلى منزلة، وانقياد المرأة للرجل انقيادا تاما [2]، ابعاداً سياسية تتمثل في توريث السلطة دستوريا وغير دستوريا من الأب إلى الابن في المجتمعات العربية، وانحصار السلطة السياسية في الذكور

---

[1] د. محمد عباس نور الدين، مصدر سبق ذكره، ص 59- 60. لقد أعيد استخدام هذا النص المقتبس في البحث عن أسباب قيمة الثقة الاجتماعية في المطلب الثاني من المبحث الأول من الفصل الرابع.

[2] د. كمال المنوفي، مصدر سبق ذكره، ص 121.

إلا ما ندر. فالحكم هو وراثي في معظم مجتمعات الخليج العربية. كما أصبح الحكم في بعض الدول الجمهورية وراثياً مثل سوريا كما تقلد الرئيس (بشار الأسد) الحكم بعد وفاة ابيه رغم أنه حكم جمهوري ثوري يقوده حزب البعث العربي الاشتراكي. وهناك محاولة في مصر لتقلد (جمال مبارك) الحكم بعد أبيه (حسني مبارك).

ولكن قد يمكن القول أن هذه الأبعاد السياسية لقيمة المساواة الاجتماعية قد لا تقتصر على المجتمعات العربية فالبرغم من عدم شيوع مثل هذه القيم الاجتماعية في المجتمعات الغربية وأمريكا الشمالية. إلا أن عائلة (بوش) في الولايات المتحدة حصلت على عدة مناصب؛ فقد تقلد (جورج بوش) الأب رئاسة الولايات المتحدة بين الأعوام 1988- 1996 وتقلد أخوه (جب بوش) منصب حاكم فلوريدا) قبل تقلد ابن أخيه (جورج بوش) الابن 2000- 2008 رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية. ورشحت (هالري كلنتون). زوجة الرئيس الأمريكي السابق (بيل كلنتون). إلى الانتخابات الرئاسية. التي هي في الوقت نفسه تشغل منصب عضو في مجلس الشيوخ الأمريكي (سناتور).

ويُعتقد أن التفرقة على أساس السن بين الأخوة لصالح الابن الأكبر تزيد من فرص وتجارب عدم المساواة الاجتماعية السياسية الضرورية للديمقراطية إذ يلاحظ انخفاض مثل هذه التفرقة في المجتمعات الديمقراطية [1]. بعبارة أخرى يمكن القول أن لهذا النوع من التفرقة تأثيراً في السلوك السياسي وشيوع نمط معين من الحكم.

أن شيوع عدم وجود أو ضعف قيمة المساواة الاجتماعية في المجتمعات العربية يُمكن أن يساهم في تشكيل ثقافة سياسية تتميز بالتدرج والعلاقات العمودية السياسية والخضوع السياسي وليس بالمساواة السياسية طالما وجدنا أن لهذه القيمة الاجتماعية أبعاداً سياسية تتميز باحتكار كبار السن دون الصغار والأغنياء دون الفقراء والرجال دون النساء وأصحاب حرف معينة دون غيرهم للسلطة الاجتماعية والسياسية. وطالما انه من الصعب الفصل الميكانيكي بين ما هو سلوك اجتماعي وما هو سلوك سياسي. وتأكيدا على ما تقدم. خلصت دراسة (كمال المنوفي) للفلاحين في المجتمع المصري إلى:

"مالت الثقافة السياسية التقليدية للفلاحين. في أحد أبعادها. إلى التدرج منها إلى المساواة. فهناك غني وفقير. وكبير وصغير. وذكر وأنثى. وعريق الأصل ووضيع الأصل. وفلاح وحر في. وكان قوام العلاقة بين كل واحد والآخر هو السيطرة والترفع من ناحية. والخضوع والشعور بالضآلة من ناحية أخرى. فالغني يستعلى على الفقير الذي يحس بالدنو إزاءه ويقف إذ أقبل عليه. والكبير لا يقيم وزنا للصغير الذي لا يملك سوى أن يقدم له فروض الطاعة والاحترام. والذكر يستخف بالأنثى وما عليها إلا السمع والطاعة بوصفها خادمة له. وسليل الأصل العريق مقدم على وضيع الأصل. والفلاح لا يعبأ بالحر في ويحمل له في صدره قدرا غير يسير

---

[1] د. محمد عماد الدين إسماعيل, "قيمنا والشخصية", في: د. محمد عماد الدين إسماعيل وآخرون, مصدر سبق ذكره, ص 172.

من الاحتقان وشكلت الثروة التي يعينها حجم الملكية الزراعية ركيزة السلطة الرسمية داخل القرية. فالمناصب الإدارية الرئيسية- العمدية وشياخة البلد وأحيانا شياخة الخفر- كانت حكرا على الأعيان [1]. والتنافس والصراع عليها كان يحدث عادة بين عائلة غنية وأخرى كذلك، وليس بين عائلة غنية وأخرى فقيرة. وفي ذلك يدل على ارتباط القوة السياسية بالقوة الاقتصادية في الريف المصري. والثابت، تاريخيا، أن العمد في أدائهم لوظائفهم كانوا بعيدين عن الالتزام بالمساواة والعدالة في معاملة القرويين. فقد عرف عنهم محاباة الأقارب والأغنياء عند توزيع الأعباء الضريبية وتحريم قوائم المطلوبين للسخرة والجندية. من هنا، كانت السخرة والخدمة العسكرية وقفا على أبناء الفلاحين والفقراء، الأمر الذي يفسر جزئيا مقتهم لهذه وتلك واعتبارهم من يؤخذ لأي منهما في حكم المفقود يتلقى أهله فيه التعازي. (وارتبط) النفوذ والتأثير على مستوى القرية باعتبارات الثراء والسن والجنس والأصل والمهنة. لذلك، كان أصحاب السلطة غير الرسمية في العادة: أغنياء، وكبارا في السن، وذكورا ومعرقي الأصول، ولا يزاولون مهنا يدوية غير زراعية. (وقد) استقر في العقل الجمعي للفلاحين أن المرأة لا يمكن أن تتساوى بالرجل، وأن وظيفتها لا تكاد تتعدى حدود البيت، وأن الحياة العامة ليست من شأنها وإنما من شأن الرجال" [2].

ومن الانعكاسات الأخرى لتأثير قيمة المساواة الاجتماعية في السلوك السياسي، توصلت أحدى الدراسات إلى أن هناك اختلاف في السمات الفكرية بين الرجل والمرأة يعزى إلى أن الرجل يأخذ دور الوصايا على المرأة في الأمور الفكرية ولا يسمح لها باتخاذ مواقف سياسية وفكرية في كثير من المجتمعات العربية، على سبيل المثال، كما أنها لم تحصل على حقوقها السياسية في غالبية هذه المجتمعات ومن ثم فأن اعتدال الطالبة الجامعية في موقفها الفكري يعتبر ظاهرة طبيعية في مجتمعاتنا العربية [3]. كما تذهب إلى ذلك هذه الدراسة. فضلا عن ما تقدم، طلق الرجال في المجتمع الجزائري نسائهم من المجاهدات الجزائريات من عينة البحث، اللواتي شاركن في حرب تحرير الجزائر اللواتي تظاهرن إلى منتصف الليل بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة في الجزائر أما اللواتي حضرت الاحتفال فقد طردنا من المنظمة النسائية من قبل النظام السياسي [4]. وترى الدراسة نفسها أنه بالرغم من أن المنظمة نسائية لكن كانت توجه دائما من طرف الرجال المسؤولين في حزب التحرير الجزائري [5]. وهذا يعني أن النساء الجزائريات رغم أنهن شاركن الرجل في حرب تحرير الجزائر إلا ان القيم الاجتماعية لا

---

[1] د. كمال المنوفي، مصدر سبق ذكره، ص 34.
[2] المصدر السابق، ص 35.
[3] محمد خير علي مامس، مصدر سبق ذكره، ص 316.
[4] سعدو حورية، الوضعية الاجتماعية والسياسية للمجاهدات بعد الاستقلال: دراسة ميدانية لعينة من المجاهدات القاطنات بالجزائر العاصمة، رسالة ماجستير في علم الاجتماع العائلي، جامعة الجزائر، 1994- 1995، ص 226.
[5] المصدر نفسه، ص 230-231.

تساوي بينهن وبين الرجل ولها أبعاد سياسية تمثلت بعدم الاعتراف بحق المرأة في التظاهر على الأقل في وقت متأخر من الليل، وسيطرة الرجال على منظمتهم النسائية أصلا، مما يعني احتكار وسيطرة الرجال على العمل السياسي كانعكاس للقيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري التي لا تساوي بين الرجل والمرأة وذلك لصالح الرجل.

وعلى صعيد آخر من تأثير قيمة عدم المساواة بين الجنسين في السلوك السياسي للمرأة، تشير البيانات بأن نسبة 62,2٪ من جمهور البحث لا توافق على إعطاء المرأة حقوقها السياسية في مقابل موافقة نسبة 35,5٪، وموافقة نسبية لنسبة 38,2٪، مقابل رفض نسبة 30٪ من الجماعات الإسلامية، ورفض 15٪ من جمهور البحث لهذا الحق. وعلى صعيد قانون الأحوال الشخصية، رفض 73,2٪ من جمهور البحث لتقيد حرية الرجل في الطلاق مقابل 100٪ من الجماعات الإسلامية، و 68٪ من جمهور الطلاب. ويوافق 40,5٪ من جمهور البحث بمنح الرجل حقوقا أكثر من المرأة، وموافقة 37,5٪ على هذا إلى حد ما مقابل رفض 22٪ هذا الرأي، ومقابل موافقة 48٪ من الجماعات الإسلامية و 29٪ من جمهور الطلاب [1].

ومن الأمثلة الأخرى على الترابط بين القيم الاجتماعية وتأثيرها السياسي يُذكر ما يأتي: ان المجتمع الذي لا ينظر نظرة مساواة واحترام إلى الفقير ويطبق المثل القائل "الي ما عنده فلس ما يساوي فلس" أو "إلي ما عنده قرش ما يساوي قرش" إنما من المحتمل جدا ان يساهم في دفع الفرد في مثل هذا المجتمع إلى عدم المساواة والرحمة مع أفراد مجتمعه عندما يصل إلى السلطة. وقد لا يتسامح الحاكم الذي كان فقيراً مع أقرب الناس له إذا عارضه أو نقده حتى ولو كان النقد صحيح، لأن في التنازل عن السلطة معناه الفقر والفقر يعني الاحتقار وعدم الاحترام والرحمة من قبل المجتمع. كذلك الحال فأن احتقار الضعيف وعدم احترامه وتحقيره بطرق مختلفة أي عدم التسامح بالتعايش معه وقبوله كشخص متساوي للآخرين انما يدفعه إلى التشبث والالتحاق بأي حزب أو منظمة ذات سلطة من أجل تعويض النقص الذي يذكره به دائما الناس من حوله وإذا ما وصل إلى السلطة أو مركز ما فيها فأنه من المحتمل جدا ان يلجأ إلى استخدام القوة في اي مناسبة من اجل كسب احترام مجتمعه القائم على قيمة احترام القوي. ان ما قيل في وجود ترابط بين التقبل والتسامح والتعايش الاجتماعي والتقبل والتسامح والتعايش السياسي في موضوعي الفقير والضعيف يمكن ان يكون كذلك في مواضيع أخرى مثل أن الشخص الذي نشأ على عدم تقبل الآخرين بسبب حداثتهم في المهنة أو بسبب طبقتهم الاجتماعي المتواضعة أو بناءهم الجسماني أو عرقهم أو تعليمهم أو آراءهم الاجتماعية فأنه سوف لن يتسامح مع هؤلاء عندما يصل إلى السلطة، وسيجعل السلطة حكراً على من هو من شاكلته وصفاته.

---

[1] محمد أحمد بيومي، مصدر سبق ذكره، ص 65.

ويُعتقد أن القيم الاجتماعية التي تحدد قيمة الفرد ومكانته في المقام الأول بعوامل كالسن والجنس لا بما يسهم به من نشاط أو بما يتحمله من مسؤوليات يمكن أن تؤدي إلى بناء شخصيات جامدة متسلطة ولا يساعد على تدعيم صفات مثل الانطلاق والتحرر والعمل الايجابي المنتج [1]. في حين أن من شروط الديمقراطية هو المساواة بين الناس والتمايز في الحقوق في توزيع السلطة [2].

ولعل من بين الأبعاد السياسية لقيمة عدم المساواة الاجتماعية القائمة هذه المرة على أساس الملكية وانقسام المجتمع المصري إلى طبقة الفقراء وطبقة الأغنياء (الأعيان)، هو حصول الطبقة الأخيرة على السلطتين الاقتصادية والسياسية، والمكانة العالية في الريف، والتوقير والطاعة، مقابل عدم حصول الطبقة الفقيرة من الفلاحين، على النفوذ الاجتماعي والسياسي، ونيلهم الأذى والإهانة والتحقير بدل من ذلك [3]. وانعكست عدم مشاركة الفلاح في الحياة الاجتماعية والسياسية إلى فقدانه لروح المبادرة والتغير وإلى التفكير الخضوعي [4].

ما يمكن أن يُخلص إليه من كل ما تقدم في هذا المطلب، وجود ضعف في قيمة المساواة في المجتمعات العربية تتمثل بتفضيل الرجل على المرأة والكبير على الصغير والغني على الفقير وصاحب السلطة على الرعايا وعدم اعتبار الآخر والاعتراف بالآخر والتمييز على اسس اختلاف البيئة الجغرافية والاجتماعية والمهنة والقبيلة والدين والطائفة والعرق والأصل الاجتماعي والمنزلة الاجتماعية وما إلى ذلك، وعدم الاستناد على مبدأي الكفاءة والانجاز في التعامل مع الناس في مجالات الحياة المختلفة.

ما يمكن أن يخلص إليه من كل ما تقدم في هذا المبحث أن التدرج نقيض للمساواة. ويعني التدرج المفاضلة بين الأفراد والجماعات ليس على أساس الكفاءة والأداء، وإنما على أساس اعتبارات أخرى كالعرق، والدين، والمستوى الاقتصادي، والانتماء العائلي أو القبلي، والمهنة والأصل، وحجم الأسرة، والسن، كتفضيل الأكبر على الأصغر والجنس، كتفضيل الولد على البنت وتفضيل أن يكون المولود الجديد ذكراً واستئثار الرجل بالسلطة داخل الأسرة، وخلص أيضا إلى وجود ضعف في قيمة المساواة في المجتمعات العربية تتمثل بتفضيل الرجل على المرأة والكبير على الصغير والغني على الفقير وصاحب السلطة على الرعايا وعدم اعتبار الآخر والاعتراف بالآخر والتمييز على اختلاف البيئة الجغرافية والاجتماعية والمهنة والقبيلة والدين والطائفة والعرق والأصل الاجتماعي والمنزلة الاجتماعية وما إلى ذلك، وعدم الاستناد على مبدأي الكفاءة والانجاز في التعامل مع الناس في مجالات الحياة المختلفة. وخُلص أيضا إلى: أن ضعف قيمة المساواة في المجتمعات العربية يمكن أن يعزى إلى نمط التنشئة الاجتماعية.

---

[1] د. محمد عماد الدين, "قيمنا الاجتماعية", في: لويس كامل مليكه (إعداد وتقديم), قراءات في علم النفس الاجتماعي في الوطن العربي, الهيئة المصرية العامة للكتاب, مصر, المجلد الرابع, 1985, ص 109.

[2] المصدر نفسه, ص 212.

[3] لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع: د. كمال المنوفي، مصدر سبق ذكره، ص 126- 127.

[4] المصدر السابق, ص 32- 33.

والتفسير الديني للمساواة، والعوامل الاقتصادية الاجتماعية، التي ساهمت في التفرقة بين الأفراد على أساس السن لصالح الكبير والجنس لصالح الذكر والثروة لصالح الأغنياء، والأصل لصالح عائلات معينة، والمهنة لصالح مهن معينة، والتعليم لصالح المتعلم، وخُلص أيضا إلى: أن لقيمة المساواة الاجتماعية أو عدمها أو ضعفها أبعاداً سياسية كما في تأثير التمييز على أساس السن والجنس والوضع الاقتصادي الاجتماعي أو عراقة الأصل ونوع الحرفة في شيوع انتقال السلطة وراثيا من الأب إلى الابن أو الأخ وضعف الثقافة السياسية الديمقراطية والتسلط والاستحواذ على السلطة من قبل الأغنياء وأصحاب المنزلة الاجتماعية العالية، والتدرج والخضوع السياسي، وضعف مشاركة المرأة في الحياة السياسية وحصولها على حقوق سياسية أقل من الرجل، وبالنتيجة ضعف في فرص تحقيق الديمقراطية طالما هناك غياب في المساواة التي تشكل أحد الشروط الاجتماعية والنفسية والثقافية للديمقراطية.

obeikandl.com

المبحث الثاني

قيمة التسامح الاجتماعي السياسي:

قد يمكن للمرء ان يلاحظ وجود تعايش بعض الأفراد والجماعات في مجتمع ما مع الأفراد والجماعات الذين يختلفون معهم ومناقضين لهم في الخلفية العرقية أو المنطقة الجغرافية أو الدين أو الطائفة أو المذهب أو الولاء الحزبي والخلفية الثقافية وما إلى ذلك. في حين على النقيض من ذلك، قد يمكن ملاحظة عدم قبول بعض الأفراد والجماعات التعايش مع المختلفين معهم في مجالات عديدة كالمذكورة أعلاه. ولكن يتبادر في هذا المجال إلى الذهن عدد من الأسئلة: ما هو وضع قيمة التسامح الاجتماعي السياسي في المجتمعات العربية؟ وهل لهذه القيمة الاجتماعية أية أبعاداً سياسية؟ ومن أجل دراسة قيمة التسامح الاجتماعي السياسي والإجابة على الأسئلة ذات العلاقة سيتم التعريف بها أولا. والبحث عن أصل هذه القيمة عن طريق التعليل والتحليل ثانيا. ثم دراسة هذه القيمة في المجتمعات العربية، ومحاولة تعقب أبعادها السياسية أخيرا.

المطلب الأول

تعريف وأصل قيمة التسامح الاجتماعي السياسي

قبل الشروع في تعليل وتحليل أصل قيمة التسامح الاجتماعي السياسي وجدنا من الضروري الوقوف بشيء من التفصيل على التعريف بها.

أولا- تعريف قيمة التسامح الاجتماعي: لغرض التعريف بقيمة التسامح الاجتماعي السياسي سيتم دراسة مفهوم التسامح الاجتماعي السياسي، وجذوره التاريخية، وأركانه، والعوامل المؤثرة فيه، وحدوده، وأنواعه وأبعاده.

1- مفهوم التسامح الاجتماعي السياسي: لقد وردت العديد من التعاريف لمفهوم التسامح، يُذكر منها ان كلمة (Toleration) مشتقة في الأصل من الجذر اللاتيني (Tolerate) الذي يعني التحمّل، المعاناة، أو التعايش مع شيء لا يُحبّ في الحقيقة، او يمكن ان يعتبر لا أخلاقيا، بل وربما شراً بصورة من الصور [1]. أنه نوع من التسوية غير المريحة، يحمل ما هو أقل من وضعية مثالية، بين ما يتحمله المرء بكل حماس (ذاته، غالبا) وبين "الآخر" الغريب الذي يجبر التسامُح المرءَ على القبول به. ودائماً من على مسافة ما [2].

---

[1] سمير الخليل، "التسامح في اللغة العربية"، في: سمير الخليل، توماس بالدوني، بيتر ب. نيكولسون، كارل بوبر، الفريد آيير، التسامح بين شرق وغرب، ترجمة إبراهيم العريسي، لبنان، دار الساقي، 1992، ص 9.

[2] بيتر ب. نيكولسون، "التسامح كمثال أخلاقي"، في: المصدر نفسه، ص 9.

وأستعمل الكاتب (كريك) (Crick) مصطلح (Tolerance) لوصف فعل التسامح أو ممارسته, و(Toleration) لوصف المبدأ, المعلن والقائل بأن على المرء أن يكون متسامحاً, ملاحظاً أن مصطلح (Tolerance) وجد تاريخيا قبل أن يوجد مصطلح (Toleration)وغالبا ما يستعمل الكاتب كريك مصطلح (Tolerance) للتعبير عن طاقة وقابلية المجتمع على إدامة الانشقاق والمعارضة, أي على الإمكانية في التعايش مع ما هو معارض ونقيض [1].

أما الكاتب (بيتر ب. نيكولسون) فيعتقد بأن مصطلح (Toleration) يعني في الاستعمال العادّي, فعل ممارسة التسامح بالضبط أو الميل إلى أن يكون المرء متسامحاً وأن من السهل تمييزه عن مبدأ التسامح من دون الاستعانة بأيّ تعبير آخر. ويتمسك هذا الكاتب بمصطلح (Toleration) وبسائر اشكاله كفعل (Tolerate) ونعت (Tolerant) وفاعل (Tolerator) ويرى الكاتب نفسه بأنه تماماً كما أن الآلة لا تعمل انْ لم يكن مكبسها محكم الإغلاق, فإن المجتمع الذي يتيح الإفراط في الانفصال عن معاييره وممارساته, لن يكون في وسعه البقاء كمجتمع. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه إلى أية درجة تستطيع المجتمعات أن تتسامح او تتحّمل مع الانشقاق او الشقاق أو النزاع؟ هذا ما يسأله الكاتب (بيتر ب. نيكولسون), والذي سيتم الإجابة عليه ونحن ندرس لاحقاً حدود التسامح [2].

ويرى الكاتب (راهائيل) (Raphael) بان استخدام مصطلح (Tolerationism) هو المصطلح الأنسب, وفي الوقت نفسه فانه يرى بأن مصطلح (Tolerance) هو اكثر شيوعاً عندما يريد الإنسان أن يتكلم حول المعاناة [3].

وعرف التسامح على انه قبول الفرد لأعضاء الجماعات الأخرى الذين يختلفون عنه في الخلفية العرقية أو المنطقة الجغرافية أو الدين أو الحزبية وغيرها من الاختلافات والتنوعات في الولاءات الفرعية. كما يعني التسامح احترام لحقوق الآخرين واحترام لقيمة وعزة كل رجل وامرأة [4]. وعرف التسامح ايضا على أنه فضيلة الإمساك عن ممارسة المرء سلطته في التدّخل بآراء الآخرين وأعمالهم, علماً أن هذه الآراء والأعمال تختلف عن آراء الشخص المذكور وأعماله في ما يظنّه مهماً, إلى حدّ أنه لا يوافق عليها أخلاقيا [5]. كما عرف التسامح على أنه السماح بالتعبير الحرّ عن الآراء التي لا نوافق عليها, وهو الموافقة على القيمة الأخلاقية التي تقول بوجوب وجود تعبير حرّ عن الآراء التي لا نوافق عليها [6].

---

[1] نقلا عن: المصدر نفسه, ص 28.
[2] المصدر نفسه, ص 29.
[3] المصدر نفسه, ص 28.
[4] رعد حافظ سالم, التنشئة الاجتماعية وأثرها على السلوك السياسي, دار وائل للنشر, عمان, 2000, ص 129.
[5] بيتر ب. نيكولسون, مصدر سبق ذكره, ص 33.
[6] المصدر نفسه, ص 34.

ويقول (فولتير) حول تعريف التسامح: "إنه نتيجة ملازمة لوجودنا البشري. إننا جميعاً من نتاج الضعف. كلنا هشون وميالون للخطأ. لذا دعونا نسامح بعضنا البعض ونتسامح مع جنون بعضنا البعض بشكل متبادل. وهذا المبدأ الأول لقانون الطبيعة والمبدأ الأول لحقوق الإنسان كافة" ويحاول هذا الفيلسوف الفرنسي دعم دفاعه عن التسامح بالقول: "اني أعارض كل ما تقوله وتمثله ولكني مستعد أن أقاتل دفاعاً عن حقك في التعبير عن رأيك". أن مفهوم (فولتير) للتسامح ودفاعه عنه يستند على فكرة الفيلسوف اليوناني (سقراط). الذي ذهب ضحية لعدم التسامح معه. حينما يقول "إنني أعرف أني لا أعرف " و "وبالكاد أعرف هذا" [1]. وعرف التسامح أيضا: على أنه:

"القبول بالاختلاف واحترام الرأي الآخر ورفض التعصب للحقيقة الواحدة واحتكارها. ويعترف التسامح بحيز يميل تاريخيا إلى التوسع باستمرار لآراء كثيرة ومختلفة يدل التوازن بينها على احترام حرية الضمير والمعتقدات طالما لا تهدد هذه حقوق الآخرين وقوانين الحفاظ على الإطار العام للمجتمع. وتنص فكرة التسامح على انّ كل عنصر في المجتمع يجب ان يحترم آراء ومشاعر ومعتقدات وتقاليد الآخرين من منطلق التفهم والاستعداد للاعتراف بالخطأ وتصحيح المسار والاستفادة من هذه الآراء بعد فحصها والاعتراف بها دون التخلي عن الذات وخصوصيتها. ويرفض التسامح فكرة التعصب للحقيقة الواحدة واحتكارها. وهو ما يميز الحركات المتطرفة سياسيا ودينيا وعقائديا وأيدلوجيا في العالم كله. ويتعارض التسامح في جوهره أيضاً مع كل أشكال الفطرسة والتقوقع الرافض للآخرين. ويحارب كل التجاوزات التي تنتج ميولاً استبدادية تعلن عن نفسها في كل مجتمع. كما أنها قد تميز العلاقات بين مجتمعات مختلفة تشيع بينها علاقات احتراب وعداء وحقد وكراهية [2].

أما تعريف التسامح من الناحية المثالية الأخلاقية. فيُعتقد أنه يتضمن العناصر التالية [3]:

أ- الإنحراف. فيما يتم التسامح معه منحرف عمّا يعتقده المتسامح أو يفعله أو يظنّ أنه يجب فعله. أي أن يتسامح الإنسان من قول أو فعل شخص آخر لا يتفق هو معه.

ب- الأهمية. فصاحب الإنحراف ليس تافهاً. أي عدم النظر للشخص الذي يقوم بتصرف منحرف على كونه تافها.

ت- عدم الموافقة. فالمتسامح لا يوافق أخلاقياً على الإنحراف.

ث- السلطة. فالمتسامح يملك السلطة لكي يحاول كبح أو منع (أو على الأقل ان يعارض أو يعرقل) ما يتسامح معه.

---

[1] كارل بوبر, مصدر سبق ذكره, ص 76- 77.
[2] ناجي البكوش, "التسامح عماد حقوق الإنسان", في: المصدر نفسه.
[3] بيتر ب. نيكولسون, مصدر سبق ذكره, ص 30.

ج- عدم الرفض. فالمتسامح. في أيّة حال. لا يمارس سلطته. وبالتالي فهو يتيح للإنحراف أن يستمر.

ح- الصلاح. فالمتسامح صائب والمتسامح جيدٌ.

وحسب وثيقة إعلان المبادئ حول التسامح الصادرة عن اليونسكو في 16 تشرين الثاني/(نوفمبر) 1995 بصدد معنى التسامح. فانه يعني ما يأتي [1]:-

أ- الاحترام والقبول بتنوع واختلاف ثقافات عالمنا وهو ليس مجرد واجب أخلاقي. ولكنه أيضاً ضرورة سياسية وقانونية. وهو فضيلة تجعل السلام ممكنا عالميا. وتساعد بالتالي على استبدال ثقافة الحرب بثقافة السلام.

ب- اعتبار التسامح ليس تنازلاً أو مجاملة للآخر بل هو قبل كل شيء موقف يقوم على الاعتراف بالحقوق العالمية للشخص الإنساني. والحريات الأساسية للآخر ولذلك فإن التسامح ينبغي أن يطبق من طرف الأفراد. كما من طرف الجماعات والدول.

ت- إن التسامح هو مفتاح حقوق الإنسان والتعددية. بما فيها التعددية الثقافية. والديمقراطية ودولة الحق.

ث- إن تطبيق التسامح يعني ضرورة الاعتراف لكل واحد بحقه في حرية اختيار معتقداته والقبول بأن يتمتع الآخر بالحق نفسه. كما يعني أيضا أن لا أحد يعمل على فرض آرائه على الآخر.

ما يُخلص إليه مما تقدم. أن قيمة التسامح الاجتماعي السياسي تعني: (تحمل وقبول التعايش مع الآخرين الذين لديهم دين أو فكر أو مذهب أو أيدلوجية يختلف عنا. والقبول بالتعايش مع الذي يختلف معنا في اللون والمنطقة الجغرافية والعشيرة والقبيلة والمهنة والعمر والمركز الاجتماعي والطبقة الاجتماعية. أي التعايش مع المختلف والنقيض والعمل معه في أي زمان ومكان ومستوى. وان كان ذلك يعين تحمل بعض الآلام). أما عدم التسامح فهو: (ممارسة المرء سلطته للتدخل في آراء أو أعمال أولئك الذين يخالفون رايه وعمله. ممن لا تحظى آراؤهم أو أعمالهم بموافقته الأخلاقية). فضلا عن ما تقدم. يعني عدم التسامح: (عدم القبول وتحمل التعايش مع الآراء والمعتقدات والأديان والمذاهب للآخرين. وعدم التسامح والقبول بالتعايش والعمل مع المنحدرين من خلفيات اجتماعية وجغرافية وطبقية ومهنية وعرقية ولونية وقبلية وعشائرية واثينية في اي مكان وزمان). ويمكن أن تكون لهذه القيمة الاجتماعية السياسية ابعاداً سياسية أو تأثيراً في السلوك الاجتماعي السياسي للأفراد والجماعات. كما سنرى بالتفصيل ونحن نتابع هذه الدراسة في المطلب الرابع.

2- الجذور التاريخية لفكرة التسامح الاجتماعي السياسي: لقد ولدت فكرة التسامح في القرن السادس عشر الميلادي على أثر الحروب والصراعات الدينية التي عرفتها أوربا ما بين

---

[1] إبراهيم أعراب. مصدر سبق ذكره. ص 47- 49.

الكاثوليك والبروتستانت. حيث كان المذهب الكاثوليكي المسيحي ينظر إلى نفسه كمذهب نقي يعكس جوهر المسيحية لذلك رفض التسامح إزاء الاجتهادات الدينية. وعدّ التسامح بدعة، بل سماً دسه في عقول العامة مفكرون ملحدون. ثم انتهى الكاثوليك بالتسامح مع المذهب البروتستانتي المسيحي الجديد وبشكل متبادل. وبعد ذلك أصبح التسامح يمارس تجاه كل المعتقدات والديانات. أي ان التسامح نشأ كرد فعل على حروب أوربا الدينية كما في المانيا وهولندا وإنكلترا وأسبانيا وفرنسا [1]. وفي هذا الصدد قيل: "نشأ التسامح ليعبر عن تغير في الذهنية ناتج عن علاقة جديدة هي علاقة الاعتراف المتبادل بين القوى التي استمرت تتصارع [2]". وفيما يلي سيتم تناول دور المفكرين الليبراليين، والدور الحقوقي والقانوني في الإعلانات والمواثيق الدولية في هذا المجال.

أ- دور المفكرين الليبراليين: ظهرت مؤلفات في التسامح، فقد كتب (جون لوك) في العام 1689 رسالة في التسامح وضح فيها ان التسامح ولد كرد فعل على الصراعات الدينية، واعدّ فكرة التسامح على أنها الحل العقلاني الوحيد لحل مشكلة الخلافات التي نشأت داخل المسيحية. وبين بأنه لا يحق لأحد أن يجعل من الدين ذريعة للتدخل في الحقوق المدنية والشؤون الدنيوية. وبين ايضا: "لا يجوز أن تكون السلطة السياسية وصية على شؤون الدين لأن هذا يقود إلى التعصب، ولأن خلاص النفوس شأن الله وحده الذي لم يفوض أحداً بإدارة علاقاته مع الناس". ويعتقد لوك، حسب ما جاء في كتابه "دراستان في الحكم" الصادر في العام 1690، بأن كل البشر يمتلكون الحق في الحرية الطبيعية. لكن هذه الحرية الطبيعية ليست رخصة أو إجازة تمكنّ صاحبها من أن يفعل ما يحلو له، بل هي، على النقيض من هذا حرية مشروطة بالأخلاق والقانون الطبيعي [3]. بمعنى "أن ليس من حق أحد أن يقتحم، بأسم الدّين، الحقوق المدنية والأمور الدنيوية" ولهذا فإن "من الحكم ينبغي إلا يحمل في طياته أية معرفة عن الدين الحق" ومعنى ذلك أن التسامح الديني يستلزم إلا يكون للدولة دين. ويترتب على ذلك استبعاد مفهوم "الحقيقة" من الدولة المدنية، إذ أن "الحقيقة" خاصة بالدين وليس بالدولة. ويرى "جون ستيوارت مل" أن التسامح يمتنع معه الاعتقاد في حقيقة مطلقة، أن يمتنع مع الدوجما" [4]. وعدّ المفكر (فولتير) فيلسوف متميز للتسامح. وقد أسس الفكر الفلسفي والأنواري للقرنين الثامن عشر والتاسع عشر أسس التسامح على مرجعية عقلية تؤول به إلى الحق الطبيعي كالحق والحرية والمساواة وبها انتشر مفهوم التسامح في القرن التاسع عشر ليشمل مجال الفكر وحرية التعبير. وأصبح التسامح العمود الفقري لليبرالية على اعتبار أن

---

[1] المصدر السابق، ص 49- 50.
[2] كارل بوبر، مصدر سبق ذكره، ص 76.
[3] نقلا عن: إبراهيم أعراب، مصدر سبق ذكره، ص 50.
[4] نقلا عن: د. مراد وهبة: الديموقراطية والدوجماطيقية" في أشغال ملتقى التعددية الإجتماعية، التعددية السياسية والديمقراطية، تونس، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، سلسة العلوم الاجتماعية -19-، 1991، ص 8- 9.

الليبرالية فلسفة عامة للجماعة البشرية، بوصفها شعوراً يُحس تجاه الجماعات الأخرى. من هنا فأن أحد جذور التسامح يتمثل في الفكر الليبرالي ومفاهيمه الإنسانية كمفهوم الحرية، الذي يشمل حرية الرأي والتأويل والتصرف. وفي هذا الصدد يقول (توكفيل): "ان معنى الحرية الصحيح هو أن لكل إنسان نفترض فيه انه خلق عاقلا يستطيع التصرف، يملك حقا لا يقبل التفويت في أن يعيش مستقلاً عن الآخرين في كل ما يتعلق بذاته وأن ينظم كما يشاء حياته الشخصية" [1]. ويرى الكاتب (كارل بوبر): "أننا تعلمنا، في الغرب، بعد قرون عديدة من اللا تسامح والعنف أن نكون متسامحين وأن نكره العنف" [2].

ب- الدور الحقوقي والقانوني في الإعلانات والمواثيق الدولية: مهدت تجارب الحروب الدينية في أوربا وأفكار التسامح والفكر الليبرالي لاحقاً من أن تجعل فكرة التسامح وتطبيقاتها تأخذ معناها الحقوقي والقانوني، مترجمة في الإعلانات والمواثيق الدولية حول حقوق الإنسان، وهي كما يلي [3]:-

- دور المادة (18) من إعلان 1948: هذه المادة أساسية لأنها حسمت بصورة صريحة دقيقة بعض الإشكالات، فقد أقرّت الحرية الدينية وعدّتها على انها تشمل حق تغيير الدين: "لكل شخص حق في حرية الفكر والوجدان والدين ويشمل هذا الحق حريته في تغيير دينه أو معتقده وحريته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم بمفرده أو مع جماعة وأمام الملأ أو على حدة".

- دور العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية للعام 1966: نصت المادة (18) من هذا العهد على الحرية الدينية ولم تتعرّض صراحة إلى مسألة تغيير الدين وأقرّت حق الإنسان في أن يدين بدين ما وأن يعتنق أي دين أو معتقد: "لكل إنسان حق في حرية التفكير والوجدان والدين ويشمل ذلك حريته في أن يدين بدين ما وحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره وحريته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم بمفرده أو مع جماعة وأمام الملأ أو على حدة".

- دور إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة: صدر الإعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين والمعتقد عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 تشرين الثاني/ (نوفمبر) في العام 1981 بعد ما يقارب (20) سنة من الإعداد والأعمال التحضيرية وهو يتضمن ديباجة وثماني مواد. ولم يقر الإعلان صراحة بحق تغيير الدين كما كان الشأن في العام 1948 ولا في الحق بالديانة بدين ما، كما كان الشأن في العام 1966 وأكتفى في الفقرة الأولى من المادة الأولى بالحق في دين أو في معتقد: "لكل إنسان الحق في حرية التفكير والوجدان والدين، ويشمل هذا الحق حرية الأيمان بدين أو بأي معتقد يختاره

---

[1] نقلا عن: إبراهيم أعراب, مصدر سبق ذكره, ص 50.
[2] كارل بوبر, مصدر سبق ذكره. ص 76.
[3] عبد الفتاح عمر, "الحرية الدينية", في: ناجي البكوش, مصدر سبق ذكره, ص 72- 80.

وحرية إظهار دينه أو معتقده عن طريق العبادة وإقامة الشعائر والممارسة والتعلم، سواء بمفرده أو مع جماعة وجهراً أو سراً". وعرفت الفقرة الثانية من المادة الثانية عبارة التعصّب والتمييز بالصورة التالية: "في مصطلح هذا الإعلان تعني عبارة التعصّب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد: أي تميز أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس الدين أو المعتقد ويكون غرضه أو أثره تعطيل أو انتقاص الاعتراف، بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتّع بها أو ممارستها على أساس المساواة". وعرفت المادة السادسة الحرية الدينية بمضمونها، فنصت: أنّ الحق في حرّية الفكر أو الوجدان أو الدين أو المعتقد يشمل حرية ممارسة العبادة أو عقد الاجتماعات المتصلة بدين أو معتقد ما وإقامة وصيانة أماكن لهذه الأغراض، وحرية إقامة وصيانة المؤسسات الخيرية أو الإنسانية المناسبة، وحرية صنع واقتناء واستعمال القدر الكافي من المواد والأشياء الضرورية المتصلة بطقوس أو عادات دين أو معتقد ما، وحرية كتابة وإصدار وتوزيع منشورات حول هذه المجالات، وحرية تعليم الدين أو المعتقد في أماكن مناسبة لهذه الأغراض، وحرية التماس وتلقي مساهمات طوعية مالية وغير مالية من الأفراد والمؤسسات، وحرية تكوين أو تعيين أو انتخاب أو تخليف الزعماء المناسبين الذي تقضي الحاجة بهم لتلبية متطلبات ومعايير أي دين أو معتقد، وحرّية مراعاة أيام الراحة والاحتفال بالأعياد وإقامة الشعائر وفقاً لتعاليم دين الشخص أو معتقده، وحرية أقامة وإدامة الاتصالات بالأفراد والجماعات بشأن أمور الدين أو المعتقد على المستويين القومي والوطني. وأصدرت لجنة حقوق الإنسان المتعلقة بالسهر على ميثاق العام 1966 ملاحظة في العام 1999 اعتبرت فيه أن الحرية الدينية تقتضي حرية عدم التدين وحرية تغيير الدين كذلك. وعينت الأمم المتحدة مقرر خاص منذ العام 1986، للجنة حقوق الإنسان للسهر على تطبيق إعلان 1981 للقضاء على جميع أشكال التمييز وعدم التسامح القائمين على الدين أو المعتقد. كما دعت الأمم المتحدة، من خلال اجتماع تونس الإقليمي الأفريقي لأعداد مؤتمر فيينا عام 1992 إلى الحرية الدينية وعدم التطرف، وأصدرت لجنة حقوق الإنسان قراراً هاما في العام 1993 اكدت مضمونه في القرار عدد (18) لعام 1994، وقد جاء به: أن اللجنة تؤكدّ أن حرية الرأي والضمير والدين والمعتقد هو حق للإنسان لصيق بكرامته ومضمون للجميع دون تمييز. وناشدت اللجنة جميع الدول على اتخاذ كل التدابير المناسبة لمقاومة الحقد وعدم التسامح وأفعال العنف بما فيها تلك التي تبرّر بالتطرف الديني، كما تناشدها العمل على إقامة التفاهم والتسامح والاحترام في الميادين المتصلة بحرية الدين أو المعتقد.

- دور مؤتمر فينا لحقوق الإنسان: عقد هذا المؤتمر في جوان في العام 1993 وهو خاص بالحرية الدينية. ودعا مؤتمر فيينا إلى حماية الحرية الدينية، خاصّة من التعصب الديني، مع الأخذ بنظر الاعتبار الخاصيات الوطنية والإقليمية ومختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية التي يجب أن توضع في الاعتبار. كما دعا المؤتمر في الفقرة (22) إلى عدم التمييز ضد المرأة مع التسليم بأن لكل فرد الحق في حرية الفكر والوجدان والتعبير والدين.

- دور مؤتمر رؤساء الدول الأفريقية: أصدر مؤتمر رؤساء الدول الأفريقية المنعقد (بداكار) في العام 1992 قراراً ينبّه فيه إلى خطورة استعمال الدين لغايات وأهداف تقوم على التمييز العرقي وغيرّه. ودعا إلى تعميق التشاور لأجل إعلاء قيم التسامح والاعتدال والتضامن وإلى التصدي إلى أسباب الفرقة والتمزق والتناحر.

- دور منظمة المؤتمر الإسلامي: أبدت منظمة المؤتمر الإسلامي في العام 1990 نوعاً من الحساسية إزاء التطرف الديني والإخلال بالحرية الدينية. كما أصدرت في العام 1991 عن طريق القمة الإسلامية قراراً: "يؤكدّ على عدم السماح لأي حركة تستغل ديننا الحقيقي بالقيام بأي نشاط مناوئ لأي بلد عضو. كما يؤكد على أهمية التنسيق بين الدول الأعضاء لتطويق ظاهرة الإرهاب الفكري والمغالات".

- دور رؤساء دول عدم الانحياز: أعتبر رؤساء دول عدم الانحياز في مؤتمر (جاكرتا) في العام 1992 "أن ظهور الإرهاب يهدد التمتع بحقوق الإنسان. وأكدوا على أن العنف والتهديد يشكل خرقاً لحقوق الأبرياء ويخل بمقومات المؤسسات الديمقراطية.

- دور المجلس الأوربي: أوصى المجلس الأوربي في العام 1993 في المادة (1202) الديانات الأحدية إلى التأكيد على القيم الأخلاقية المتصلة بالتسامح وألحّ من خلالها على حرية المعتقد.

يُخلص مما تقدم، أن جذور التسامح الاجتماعي السياسي تكمن في القرن السادس عشر الميلادي على أثر الحروب والصراعات الدينية التي عرفتها أوربا ما بين الكاثوليك والبروتستانت. وكان هناك دور للمفكرين الليبراليين في تطوير هذه القيمة الاجتماعية السياسية أمثال (جون لوك) و (جون ستيوارت مل) و(فولتير) و(توكفيل) و(كارل بوبر). والفكر الفلسفي والأنواري للقرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وانتشر مفهوم التسامح في القرن التاسع عشر ليشمل مجال الفكر وحرية التعبير. وأصبح التسامح العمود الفقري لليبرالية. ثم كان هناك دور حقوقي وقانوني في تثبيت التسامح في الإعلانات والمواثيق الدولية وتبنيه من قبل مواثيق بعض المنظمات الدولية والإقليمية.

3- أركان التسامح الاجتماعي السياسي: يتطلب تحقيق وتطبيق التسامح توافر بعض المبادئ والقناعات. وفي هذا المجال يرى الكاتب (كارل بوبر) أن التسامح يتطلب الاعتراف ببعض المبادئ [1]:

أ- عدم التزمت في الراي: "قد أكون أنا على خطأ. وقد تكون أنت على صواب" أن هذا المبدأ أنما يعكس أفكار الفيلسوف الفرنسي (فولتير) حول قابلية وقوع البشر في الخطأ. أو الميل نحو الخطأ في موضوع ما. أن التزمت بأن رأي شخص ما هو الصحيح وعدم الاستماع إلى وجهات نظر وجدل ومبررات الآخرين أنما يقود إلى عدم التسامح.

---

[1] كارل بوبر, مصدر سبق ذكره, ص 88- 90.

ب- التفاهم: يعتقد أن المبدأ الثاني للتسامح يكمن في التفاهم: "عبر تفاهمنا حول الأمور بشكل عقلانيو قد نصل إلى تصحيح بعض أخطائنا". يعني التفاهم استخدام الكلام والنقاش والجدل بدلاً من الحسام والعنف. فالأفضل استخدام اللسان واللغة بدلاً من الأسلحة والعنف وسفك الدماء. أي استخدام لغة هادفة قائمة على أمثلة واقتراحات وافتراضات ونظريات من أجل البحث عن الحقيقة. أن النقاش مع وجود آراء ووجهات نظر مختلفة أنما يساعد على الوصول إلى الاختيار الأصح وتجنب الأخطاء البشرية على قدر المستطاع.

ت- التفاهم العقلاني والتسامح المتبادل للوصول إلى الحقيقة: إذا تفاهمنا على الأمور بشكل عقلاني، قد نقترب سويتاً من الحقيقة. يستند هذا المبدأ على أساس أنه من خلال الحوار سيكون من الممكن سويتاً الاقتراب من الحقيقة حتى وأن لم يتم الوصول إلى اتفاق مطلق. والوصول أو الاقتراب من الحقيقة لا يمكن أن يتم من خلال النقاش إلا بموجب التسامح المتبادل. وكذلك يتم من خلال القناعة القائمة على أن ما يقوله ويراه الطرف الآخر قد يستحق على الأقل، أن نستمع إليه، وربما أكثر من مجرد الاستماع [1]. ويُعد التسامح الشرط المسبق للوصول وتحقيق هذه القناعة، وهو الشرط المسبق لإمكانية تحقيق تصحيح متبادل بين الطرفين، ومن ثم إلى الاقتراب من الحقيقة. إن السعي من أجل الحقيقة، والاقتراب منها عبر النقد والحوار والتصحيح المتبادل لا يكون ممكنا إلا من خلال توافر درجة عالية من التسامح المتبادل. والاتفاق ليس هو المهم، نسبيا، في مسعى السعي من أجل الحقيقة؛ فمن السهل الوقوع في الخطأ وقد يظل الناس جميعا ولفترات طويلة من الزمن متفقين ومسلمين حول العديد من الحقائق والنظريات المخطئة كما كان الحال مع منظومة (بطليموس) الكونية. وغالبا ما يكون الاتفاق نتيجة الخوف من اللا تسامح واستخدام العنف [2].

فضلا عن ما تقدم، يتطلب الوصول إلى قيمة التسامح الاجتماعي السياسي تحقق بعض الشروط يُذكر منها [3]:-

ت- المعرفة ظرفية وليست أزلية وابدية: ضرورة الأيمان بأن المعرفة التي لدينا هي ظرفية وغير يقين ولها نهاية. أما الجهل فهو وحده ليس له نهاية. "الآن فقط بدأنا نعلم قلة حجم ما نعلمه". إن تطور ونمو وازدهار المعرفة هو الذي يبرهن لنا بأن (سقراط) كان على حق. لقد أصبحت هذه المسلمات جزءاً من خبرات الممارسة اليومية للعديد من العلماء أي المسلمات التي تقر بظرفية المعرفة وعدم أزليتها وأبديتها.

ث- الإقرار بارتكاب الخطأ: إن الأخطاء ترتكب في كل يوم وفي جميع الحقول.

ج- الإصلاح الأخلاقي: وحسب القناعة الرابعة، أي الإقرار بارتكاب الأخطاء، يمكن للإنسان أن يبدأ بإصلاحه الأخلاقي. فبما أن الأخطاء أمر لا مفر منه، لذلك يتطلب الأمر منا أن نغير مواقفنا تجاهها. أن معظم الأخطاء التي ترتكب دائماً هي ذات طبيعة بشرية قابلة للخطأ. أو أنها تنحدر عن الجهل البشري الذي لا يمكن التخلص منه بسهولة. أو أنها تنحدر (أي الأخطاء) من قصور في التدريب الكافي على ممارسة النقد الذاتي.

ح- تقبل تصحيح الخطأ وقبول النقد الذاتي والنقد المتبادل: ضرورة الركون إلى القناعة التالية: "علم نفسك من أخطائك ودعونا جميعا نتعلم من أخطائنا" ليس المهم البحث عن من أرتكب الخطأ: أنا أم جاري، ولكن المهم البحث أولا عن الأخطاء الخاصة الشخصية. فعندما يتم تنبيه شخص ما على خطأ أرتكبه، فعليه أن يكون ممتناً للشخص الذي نبهُ للخطأ، كما ويجب الأخذ بنظر الاعتبار أن الهدف من البحث عن الأخطاء هو ليس إهانة للمخطئ بقدر ما هو الرغبة في تصحيح الخطأ ويتطلب تصحيح الأخطاء تعاون الجميع في البحث عن الأخطاء من اجل محاولة حلها. وذلك لأن النظرة الفردية لحل المشاكل والأخطاء تؤدي إلى استحالة التفكير العقلاني والمنطقي لحل المشاكل وتصحيح الأخطاء. وأكبر الأخطاء هو التستر على الخطأ ويفترض أن تزال الأسباب التي تؤدي إلى مثل هذا التستر. ويتطلب التسامح كذلك النقد الذاتي والنقد المتبادل. أي ننتقد أنفسنا ونتبادل النقد مع الآخرين.

خ- قبول الأفكار الغريبة: من الواجب فهم الأفكار التي قد تبدو غريبة وكريهة، بل وحتى شريرة، إلا أنها تملك حقّ المطالبة باستحواذ اهتمامنا وانتباهنا لأنها هي أيضا معتقدات عميقة التجذّر عند أصحابها البشر. فالمثال الأخلاقي حسب الكاتب (بيتر ب. نيكولسون) لا يتطلب من المتسامح الاعتراف بأن الآراء التي لا يوافق عليها جديدة ووجيهة، غير أن المطلوب منه احترام شخصية حاملي هذه الآراء، ومعاملتهم كوسطاء عقلانيين وأخلاقيين تمكن مناقشة وجهات نظرهم ودحضها، وكأناس قادرين على تغيير أفكارهم انطلاقا من أسس عقلانية.

د- التسامح المتبادل: يجب أن تتوفر القناعة لدى الأقليات غير المتسامحة، التي يتم أعطاها حرية النقاش ونشر نظرياتها باعتبارها مقترحات عقلانية، إلى واقع أن التسامح لا يمكنه أن يوجد إلا على أسس التبادل، وأن الواجب الذي يقتضي التسامح مع أقلية من الأقليات، ينتهي حين تبدأ تلك الأقلية أعمال العنف مع المتسامحين معها من شاكلة التحريض على أعمال

العنف أو مؤامرة التآمر على إسقاط الديمقراطية الدستورية [1]. ويعني التسامح المتبادل أيضا ان يسمح لكافة الآراء والتوجهات بأن تعبّر عن نفسها دون قيود طالما لا تشكل تهديداً لنظام المجتمع العام. ولا يكفي في ذلك مجرد النص الدستوري، وإنما ينبغي ان يتوفر لدى الجميع حكاماً ومحكومين قبولا بمبدأ التنافس واحتراماً للرأي الآخر. ويُعتقد أن قيمة التسامح هذه ليست متأصلة في المجتمع العربي، فغالبا ما يتعرض صاحب الفكر المخالف إلى مشاكل كثيرة كالاعتقال وإطلاق الأوصاف المختلفة على المنتمين إلى حزب أو دين أو مذهب مختلف كأن يقال أنه ذنب وما إلى ذلك. اذن هناك تعصب للرأي الشخصي واعتبار الآخرين على خطأ، وعدم القبول بالنقد واعتباره اعتداء [2].

د- الاعتراف بالآخر والحوار معه: قد يمكن القول مما تقدم، أن من بين أركان التسامح هو الاعتراف بالآخر والحوار معه. فالاعتراف بالآخر يعني الموازنة بين الأنا والآخرين، وبين العمل الشخصي الحر والاعتراف بالآخر. إذ تقوم الثقافة الديمقراطية على الأيمان بقدرة الأفراد والجماعات الخاصة على صنع حياتهم، والاعتراف بالآخرين في ابتداع وجودهم الخاص ومراقبته، والاعتراف بالآخر بوصفه ذاتا، بوصفه فرداً يسعى لأن يكون له وجود وكينونة وأيضا قوة فاعلة في المجتمع [3]. أما الحوار مع الآخر: التواصل مع الآخر تتم من خلال لغة الحوار حتى مع المعارض والمختلف، كالتسامح السياسي، والتسامح الديني كحوار الأديان، داخل الشعب الواحد وبين الدول، من خلال عدم وجود محرمات أو مقدسات في الحوار وحوار بناء وليس من اجل الجدل [4].

يُخلص مما تقدم، أن أركان التسامح تكمن في عدد من الشروط أو الأركان مثل عدم التزمت في الرأي، والتفاهم، والتفاهم العقلاني والتسامح المتبادل للوصول إلى الحقيقة، وعدم التسليم بالحقيقة المطلقة، وتسليم الأخصائيين والمتخصصين بعدم الحقيقة المطلقة، والإقرار بأن المعرفة ظرفية وليست أزلية وأبدية، والإقرار بارتكاب الخطأ، والإصلاح الأخلاقي، وتقبل تصحيح الخطأ وقبول النقد الذاتي والنقد المتبادل، وقبول الأفكار الغريبة، والتسامح المتبادل، والاعتراف بالآخر والحوار معه.

4- العوامل المؤثرة في التسامح الاجتماعي السياسي: تؤثر بعض العوامل في قيمة التسامح الاجتماعي السياسي، ومن بين هذه العوامل يُذكر ما يأتي:-

أ- عامل التطور التاريخي لمفاهيم المواطنة والمساواة والحريات المدنية وحقوق الإنسان وتقويض فكرة الحق الإلهي للسلطة: أدى التطور التاريخي لمفاهيم المواطنة والمساواة والحريات

---

[1] المصدر السابق، ص 97- 98.
[2] د. كمال المنوفي، "الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد (180)، 1985، ص 69- 70، 76.
[3] نقلا عن: د. حميد فاضل حسن، "مبدأ التسامح: "انساقه الفكرية ودوره في تعزيز العملية السياسية العراقية، مجلة العلوم السياسية، العدد 33، تموز، 2006، ص 279.
[4] المصدر نفسه، ص 278.

المدنية وحقوق الإنسان وتقويض فكرة الحق الإلهي للسلطة أي فكرة الحاكم أو السلطة اللذين ينوبان عن الله في الأرض إلى تعزيز قيمة التسامح الاجتماعي السياسي. ويقوم مفهوم السلطة الحديث على أساس أن المشروعية السياسية لا تحتاج لأن تنحدر من قبل سلطة متجاوزه فوقية بل إن بالإمكان لها أن تنشأ على أساس الاتفاق العلني أو فكرة العقد الاجتماعي التي ظهرت على يد المفكرين (جان جاك روسو) و(توماس هوبس) و(جون لوك) [1].

ب- عامل التنشئة الاجتماعية: (تؤدي التنشئة منذ الطفولة على قيمة التسامح والاحترام المتبادل وإغناء ثقافة الحوار في الأطر الاجتماعية المختلفة أو عدمها إلى تعزيز قيمة التسامح الاجتماعي أو العكس, وتتم هذه التنشئة بمساعدة هيئات مختلفة كالأسرة والمدرسة ووسائل الاتصال الجماهيري والمؤسسات الدينية والمنظمات الطوعية والمهنية وغيرها).

ت- عامل النظام السياسي: أن تتبنى الدولة وعلى رأسها الحكومة مبدأ نشر التسامح وهذا يتطلب أن تكون القيادات نفسها متسامحة. وتعتبر الحكومة المفتاح الرئيسي أو السبب الرئيس وراء التسامح أو عدم التسامح وما ينتج عنهما في عالم اليوم [2].

ث- عامل المنظمات الدولية: للمنظمات الدولية وخاصة الأمم المتحدة واليونسكو دوراً كبيراً في اقامة تضامن دولي من أجل تعزيز فكرة وتطبيق التسامح.

يُخلص مما تقدم أن هناك بعض العوامل المؤثرة في قيمة التسامح الاجتماعي السياسي مثل عامل التطور التاريخي لمفاهيم المواطنة والمساواة والحريات المدنية وحقوق الإنسان وتقويض فكرة الحق الإلهي للسلطة, وعامل التنشئة الاجتماعية, وعامل النظام السياسي, وعامل المنظمات الدولية.

5- حدود التسامح الاجتماعي السياسي: تبين لنا آنفا وجود اختلاف في الآراء والتطبيقات حول حدود مفهوم التسامح, فالبعض يرى انه لا يمكن تطبيق القوانين التي تضم بعض الأعمال والتصرفات الجنسيّة او تعاطي المخدرات كأعمال إجرامية بدون انتهاكات ملحوظة للحياة الخاصة. وقد يثير موضوع مكافحة البغاء عنفاً جنسيا أكبر ضد النساء وهو أسوا من البغاء نفسه كما يعتقد الكاتب (بيتر ب. نيكولسون), كذلك حين يُمنع الناس من بيع السلع المطلوبة بكثافة, كالكحول أو الصور والكتابات الإباحية, ينجم خطر يتمثل في ظهور ناس آخرين ممّن يسدّون النقص هذا بطرق غير شرعية [3]. اما البعض الآخر فيرى أن التسامح لا يعني السكوت على الشخص الذي ينطق بعبارات شائنة أو يهاجم أحدهم: فهذا يقع ضمن دائرة التجاوز على الحقوق الشرعية للأفراد وهو لا ينتمي إلى دائرة التعبير والعمل الذي يشمله المثال الأخلاقي للتسامح. كذلك يُعتقد البعض بأنه لا يجوز التسامح مع الأفعال

---

[1] المصدر السابق, ص 278.

[2] المصدر نفسه, ص 278.

[3] كارل بوبر, مصدر سبق ذكره, ص 81. أنظر كذلك: ألفريد, "منابع اللا تسامح" ...في: ناجي البكوش, مصدر سبق ذكره, ص 126.

والسلوكيات التي تؤدي إلى تدمير التسامح. فقد يتم التسامح مع الآراء على كافة أنواعها ومستوياتها ولكن لا يمكن التسامح مع الأفعال العملية المدمرة والهدامة للتسامح. فلا يجوز مثلا التسامح مع، كما يعتقد أصحاب هذا الرأي مع العنصريين والنازيين في بريطانيا المعاصرة [1].

وهناك من يعتقد أن غير المتسامحين وغير العادلين ليسوا ممنوعين من اعتناق أفكارهم أو الدعوة إليها، لكنهم لن يمنحوا أي دعم شرعي قانوني أو حماية ولن يمنحوا أية علامة اعتراف. ومن الصعب التسامح مع الأيدلوجيات التي تتمسك بالمبدأ القائل: بأن كل من هو منشق عن أصحابها يتطلب إزالته بالقوة والعنف، أي الأيدلوجيات التي تنظر إلى المنشقين على أنهم مجرمون. كما يجب عدم التسامح مع التهديد باللا تسامح [2].

وينبه البعض إلى ضرورة الانتباه من امكانية استخدام التسامح الديني لغايات سياسية مختلفة، كحق تقرير المصير أو الصراع على الحكم، وغايات لا صلة بها بالدين مبدئيا كإرادة هيمنة بعض الدول الأخرى أو التصدّي غير المباشر لدين دون آخر. كما يجب التفريق بين ما هو حرية وتسامح وما هو مصالح وسياسة وهيمنة من أجل أن لا ينقلب الدين إلى مجرد ذريعة والحرية إلى مجرد غطاء كما يجب الانتباه إلى ان التسامح الديني قد يستخدم للتعبير عن تصورات أيدلوجية ومصالح حزبية وتعبير عن الإحباط والقنوط. وهذا يقود إلى التسلط على الدين والدنيا وليس للحرية الدينية والغلبة للدين. ويعتقد أيضا بان التسامح لا يعني القبول بالتعدي على الحقوق من قبل مجموعة أو أشخاص محددين، كما لا يعني قبول أية آراء ومعتقدات ووجهات نظر وتصورات وعدم مناقشتها ومواجهتها إذا تطلب الأمر ذلك [3].

يُخلص مما تقدم إلى وجود اختلاف في الآراء والتطبيقات حول حدود مفهوم التسامح، فمنهم من لا يسمح بالقبول ببعض السلوكيات، ومنهم من يرى ضرورة الانتباه إلى استخدام التسامح الديني لغايات سياسية مختلفة.

6- أنواع وأبعاد التسامح الاجتماعي السياسي: تناولت الأشكال التاريخية الأولى للتعبير عن التسامح الشؤون الدينية تحديداً بعد كوارث الحروب الدينية في أوربا، ولكن لم يبقى مفهوم التسامح سجينا للحقل الديني، وانما أصبح يشمل حرية التفكير بشكل عام. وينظر اليوم كنتيجة لهذه الشمولية لمفهوم التسامح في الغرب إلى التسامح على أنه سياسي، أي التسامح مع الانشقاق السياسي أو المعارضة السياسية، وديني وعرقي وأثني وقومي واجتماعي وجنسي، أي احترام الرجل والمرأة على حد سواء، ومهني أي عدم احتقار المهن الأخرى. وهو يتخذ بشكل عام صورة تحمّل متنامي، يتضمن مجالاً متزايد النساحة للاختلافات والفروقات بين الكائنات

---

[1] بيتر ب. نيكولسون، مصدر سبق ذكره، ص 43- 44.
[2] المصدر نفسه، ص 43- 44.
[3] المصدر السابق، ص 45- 48.

البشرية. وتعتبر ثورة الستينات الجنسية ونزعة تحرر المرأة وتخفيف القيود التشريعية في وجه الطلاق والإباحية الجنسية وقانون العلاقات العرقية في بريطانيا من قبيل الأمر الواقع اليوم [1].

أما اللا تسامح فيتخذ أنواع وأشكال وأبعاد عديدة كالتسامح نفسه. فهناك اللا تسامح السياسي والديني والعرقي والجنسي والمهني والطبقي. ومن أمثلة عدم التسامح السياسي أي عدم التسامح مع المعارضة السياسية أو أي رأي سياسي معارض هو ما حدث في ما يسمى ليلة الخناجر الطويلة الشهيرة. الليلة التي أطلق عليها النازيون أسمها قبل وقوعها كانت تلك هي الليلة التي استخدم فيها النازيون خناجرهم الطويلة وبنادقهم ومسدساتهم ضد أكثر قادتهم شعبية، ضد خصوم لهتلر الذين كانوا في عداد صفوف مؤيديه وخاصته ومنهم السياسي (روهم) والكثير من رفاقه السياسيين. ومن أمثلة عدم التسامح السياسي أيضا قيام أحد رؤساء الاتحاد السوفيتي السابق، (جوزيف ستالين)، قبل الحرب العالمية الثانية بفترة وجيزة ومن خلال محاكمة عسكرية، بتحطيم وتدمير وقتل رجال الحرس القديم والقيادة الشيوعية العتيقة. وكذلك قتل بعد ذلك عدد من الذين خدموه بكل جد وأخلاص، حتى اللحظة التي انتهى فيها هو نفسه. كما استخدم (روبسبير) سلطته ضد رفاقه حتى اللحظة التي واجه فيها هو بدوره المقصلة [2].

أما اللا تسامح العرقي فيشمل اللا تسامح مع اللون المختلف كما الحال مع عدم تسامح البيض مع السود في فترات سابقة في الولايات المتحدة الأمريكية. ومن الأمثلة الأخرى موقف (البوير) في جنوب أفريقيا إزاء (البانتو)، وكذلك الحال مع قبائل (الهوتو) و(التوتسي) في رواندا وبروندة. أما اللا تسامح على أساس الجنس فهو مشكلة لا زالت قائمة في العديد من دول العالم، حيث يضع الرجل نفسه في مكانه متفوقة عل المرأة في جميع شؤون الحياة [3]. والنوع الآخر من اللا تسامح هو اللا تسامح المهني، اي عدم القبول بالزملاء الجدد في المهنة، فعلى سبيل المثال لا يتسامح البعض مع ظهور كتاب جدد أو بالأحرى ظهور نشاطهم لأول مرة علنيا.

يُخلص مما تقدم إلى أن أنواع وأبعاد التسامح الاجتماعي السياسي تشمل التسامح الديني ثم اتسعت لتشمل لاحقا حرية التفكير بشكل عام، والتسامح السياسي، أي التسامح مع الانشقاق السياسي أو المعارضة السياسية، وديني وعرقي وأثني وقومي واجتماعي جنسي ومهني أي عدم احتقار المهن الأخرى، والتسامح مع قضايا الطلاق والإباحية الجنسية، أما أنواع وأبعاد اللا تسامح فيشمل اللا التسامح الديني والسياسي والعرقي والجنسي والمهني والطبقي.

ما يُخلص إليه من كل ما تقدم في هذا المطلب، أن قيمة التسامح الاجتماعي السياسي تشير إلى (تحمل وقبول التعايش مع الآخرين الذين لديهم دين أو فكر أو مذهب أو أيدلوجية

---

[1] سمير خليل، مصدر سبق ذكره، ص 5.
[2] كارل بوبر، مصدر سبق ذكره، ص 79- 80.
[3] الفريد ج. آبير، "منابع اللا تسامح"، في: سمير الخليل وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 115، 124.

يختلف عنا، والقبول بالتعايش مع الذي يختلف معنا في اللون والمنطقة الجغرافية والعشيرة والقبيلة والمهنة والعمر والمركز الاجتماعي والطبقة الاجتماعية، أي التعايش مع المختلف والنقيض والعمل معه في أي زمان ومكان ومستوى، وأن كان ذلك يعين تحمل بعض الآلام). أما عدم التسامح فهو ممارسة المرء سلطته للتدخل في آراء أو أعمال أولئك الذين يخالفون رأيه وعمله، ممن لا تحظى آراؤهم أو أعمالهم بموافقته الأخلاقية. كما يعني عدم التسامح عدم القبول وتحمل التعايش مع الآراء والمعتقدات والأديان والمذاهب للآخرين، وعدم التسامح والقبول بالتعايش والعمل مع المنحدرين من خلفيات اجتماعية وجغرافية وطبقية ومهنية وعرقية ولونية وقبلية وعشائرية وأثنية في أي مكان وزمان. ويمكن أن تكون لهذه القيمة الاجتماعية السياسية ابعاداً سياسية أو تأثيراً في السلوك الاجتماعي السياسي للأفراد والجماعات، كما سنرى بالتفصيل ونحن نتابع هذه الدراسة في المطلب الرابع. وتبين أيضا أن جذور التسامح الاجتماعي السياسي تكمن في القرن السادس عشر الميلادي على أثر الحروب والصراعات الدينية التي عرفتها أوربا ما بين الكاثوليك والبروتستانت، وكان هناك دور للمفكرين الليبراليين في تطوير هذه القيمة الاجتماعية السياسية أمثال (جون لوك) و (جون ستيوارت مل) و(فولتير) و(توكفيل) و(كارل بوبر)، والفكر الفلسفي والأنواري للقرنين الثامن عشر والتاسع عشر وانتشر مفهوم التسامح في القرن التاسع عشر ليشمل مجال الفكر وحرية التعبير وأصبح التسامح العمود الفقري لليبرالية، ثم كان هناك دور حقوقي وقانوني في تثبيت التسامح في الإعلانات والمواثيق الدولية وتبنيه من قبل مواثيق بعض المنظمات الدولية والإقليمية. وخُلص إلى: أن أركان التسامح تكمن في عدد من القواعد مثل عدم التزمت في الرأي، والتفاهم، والتفاهم العقلاني والتسامح المتبادل للوصول إلى الحقيقة، وعدم التسليم بالحقيقة المطلقة، وتسليم الأخصائيين والمتخصصين بعدم الحقيقة المطلقة، والإقرار بأن المعرفة ظرفية وليست أزلية وأبدية، والإقرار بارتكاب الخطأ، والإصلاح الأخلاقي، وتقبل تصحيح الخطأ وقبول النقد الذاتي والنقد المتبادل، وقبول الأفكار الغريبة، والتسامح المتبادل، والاعتراف بالآخر والحوار معه، وظهر أيضا: أن هناك بعض العوامل المؤثرة في قيمة التسامح الاجتماعي السياسي مثل عامل التطور التاريخي لمفاهيم المواطنة والمساواة والحريات المدنية وحقوق الإنسان وتقويض فكرة الحق الإلهي للسلطة، وعامل التنشئة الاجتماعية، وعامل النظام السياسي، وعامل المنظمات الدولية. وُخلص أيضا إلى: وجود اختلاف في الآراء والتطبيقات حول حدود مفهوم التسامح، فمنهم من لا يسمح ببعض السلوكيات، ومنهم من يرى ضرورة الانتباه إلى استخدام التسامح الديني لغايات سياسية مختلفة. وتوصل ايضا إلى: أن أنواع وأبعاد التسامح الاجتماعي السياسي تشمل التسامح الديني ثم اتسعت لتشمل لاحقا حرية التفكير بشكل عام، والتسامح السياسي، وديني، وعرقي وأثني وقومي واجتماعي جنسي ومهني، والتسامح مع قضايا الطلاق والإباحية الجنسية، أما أنواع وأبعاد اللا تسامح فيشمل اللا التسامح الديني والسياسي والعرقي والجنسي والمهني والطبقي.

ثانيا- التعليل والتحليل النفسي والاجتماعي لقيمة التسامح الاجتماعي السياسي.

تفترض الدراسة أن وجود أو ضعف قيمة التسامح الاجتماعي السياسي أو انعدام وجودها قد يكمن في عدد من الأسباب يُذكر منها الاتعاظ من تجارب الحروب الدينية, وما تبعها من تطورات إيجابية إنسانية, والتفسير الديني, والتنشئة الاجتماعية السياسية وهيئاتها كهيئة القبيلة, وهيئة النظام السياسي وهيئاته الفرعية كالمدرسة, والوضع الاقتصادي الاجتماعي, والوسط الجغرافي الاجتماعي, والثقافة العامة, وتأثير قيمة الثقة الاجتماعية.

فعلى صعيد الاتعاظ من تجارب الحروب الدينية, ظهر التسامح الديني, كما مره ذكره, بعد كوارث الحروب الدينية في أوربا, والتطورات الإنسانية الإيجابية التي لحقتها في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر وبروز ملامح الحداثة الأوربية ومظاهرها ووجود المجتمع المدني ودولة القانون والعلمانية والثقافة الفلسفية النقدية والقانونية. وكان هذا كله نتيجة لفلسفة وفكر عصر الأنوار الذي بدأ منذ القرن الثامن عشر وما حمله معه من مفاهيم وقيم وأفكار جديدة حول العقل والفردانية والمساواة والحرية والحقوق الطبيعية وفكرة التقدم والفصل بين الديني والدنيوي.

وللتفسير الديني أيضا دوراً في التأثير على قيمة التسامح الاجتماعي السياسي, فقد أكد الدين في مصادره الأساسية, وهي القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة على قيمة التسامح وأهميتها في الحياة الاجتماعية [1]. في حين يرى رأي آخر أن الدين أو التفسير الديني والعقل الديني المحافظ وراء غياب التسامح الاجتماعي السياسي في المجتمعات العربية [2]. وقد توصلت ثلاثة دراسات ميدانية قد أجريت على عينات أردنية وعراقية, إلى رفض غالبية المبحوثين فكرة الزواج من شخص من دين أو مذهب مختلف [3]. فقد علق بعض المبحوثين من العينة الأردنية: الإسلام لا يقبل بذلك, لا لأن الإسلام يقول ذلك, لا أسمح بذلك لأني مسلم, لا وألف مرة لا [4]. وعلق بعض المبحوثين من العينة العراقية حول الموضوع نفسه: أوافق ولا أجبرها على تغير معتقدها إلا إذا تحاورنا وأقنعتها عقلا بالتغيير وإذا أقنعتني بالأدلة العقلية والنقلية بمعتقدها فسأترك عقيدتي ولعن الله التعصب بالباطل, لا اقبل بالزواج من فتاة من غير ديني إلى أن تصبح مسلمة, لا أوافق على الزواج من فتاة من دين مختلف عن ديني أو مذهبي حتى تتبع ديني قبل الزواج وليس بعده, من دين مختلف كلا من مذهب مختلف لا مانع, نعم

---

[1] د. أحمد الربابعة, الشخصية الأردنية: سماتها وخصائصها، الأردن، (بلا ناشر)، 1999, ص 103- 104.
[2] إبراهيم أعراب, مصدر سبق ذكره, ص 54- 55.
[3] رعد حافظ سالم، "استبيان لدراسة أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي"، تمت الدراسات على عينة عشوائية أردنية, وعينة طلابية أردنية, وعينة عراقية عشوائية, مصدر سبق ذكره.
[4] رعد حافظ سالم، "استبيان لدراسة أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي"، تمت الدراسة على عينة طلابية أردنية, مصدر سبق ذكره.

فالإنسانية واحدة موحدة [1]. فضلا عن ما تقدم توصلت دراسة أردنية طلابية [2] إلى رفض الغالبية العظمى من المبحوثين على أن يكون الرجل بشعر رأس طويل كشعر المرأة, وقد علق بعض المبحوثين من العينة الأخيرة بالقول: نعم لأن الرسول فعل ذلك, لا إلا إذا كان ذلك وفقا للإسلام, غير مسموح به دينيا, محرم إسلاميا, لا انه امرأة, محرم وانه من عمل الشيطان [3]. مما يؤشر تأثير الدين في قيمة التسامح في مسألة الزواج.

وعلى صعيد التفسير القبلي, فالبرغم من موافقة غالبية عينة أحدى الدراسات العربية (74) مبحوثا على الاحتكاك بالشعوب الأخرى إلا أنه يُعتقد أن بأن هذه النسبة غير كافية كمؤشر على الانفتاح للعالم الخارجي والتسامح الاجتماعي, وأن العقلية القبلية في مجتمعات الخليج العربية هي السبب وراء الانضواء نحو العزلة لشعوب هذه المجتمعات. ويحاول دعم رايه بأن حتى الزواج في هذه المنطقة لا زال مقتصراً على العائلة الواحدة [4].

أما على صعيد هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية, فقد توصلت دراسة عربية إلى أن: المناهج الدراسية للصفين الخامس والسادس الأساسيين في المجتمع الأردني تشجع على بعض القيم منها قيمة الانفتاح على ثقافة العالم, إذ تكررت هذه القيمة (73) مرة [5]. وهذا مؤشر على التسامح مع الثقافات المختلفة, فضلا عن ما تقدم, يعتقد بأن العقلية القبلية هي السبب وراء الانضواء نحو العزلة لمجتمعات الخليج العربية, فحتى الزواج في هذه المجتمعات, كما يذهب هذا الراي, لا زال مقتصراً على العائلة الواحدة [6] وذلك مؤشر على عدم التسامح الاجتماعي. بمعنى آخر ان لهيئات التنشئة مثل المدرسة والقبيلة دوراً في التنشئة على قيمة التسامح من عدمها او ضعفها.

أما على صعيد الأسباب الاقتصادية ظهر ان شيوع ظاهرة زواج الأقارب في المجتمعات العربية يعلل بأن ذلك يحافظ على الثروة والملكية الخاصة بالجماعة القرابية وضمان عدم تسربها إلى الغرباء أو من هم خارج أبناء العشيرة. أما الوسط الجغرافي الاجتماعي فيعلل زواج الأقارب إلى قوة العلاقات الداخلية بين المتجاورين والسكن العائلي في بيوت متجاورة الذي يؤدي إلى اللقاءات بين الذكور والإناث [7].

---

[1] رعد حافظ سالم، "استبيان لدراسة أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي"، تمت الدراسة على عينة عراقية عشوائية, مصدر سبق ذكره.

[2] رعد حافظ سالم، "استبيان لدراسة أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي"، تمت الدراسة على عينة أردنية طلابية, مصدر سبق ذكره.

[3] المصدر نفسه.

[4] د. فيصل السالم، مصدر سبق ذكره, ص 115- 116.

[5] عبد الرحمن محمود أبو شريعة، القيم الاجتماعية في كتب اللغة العربية للصفين الخامس والسادس الأساسيين في الأردن: دراسة تحليلية تقويمية، رسالة ماجستير في الأشراف التربوي، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1993, ص (ي).

[6] فيصل السالم, مصدر سبق ذكره, ص 115- 116.

[7] أمل سالم حسن العوادة, العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1998, ص 24.

ويمكن أن يعزى عدم التسامح الاجتماعي السياسي إلى الطبيعة الإنسانية القائمة على الأنانية البشرية والصراع الإنساني بشكل عام على الموارد والثروات. للحصول على أكبر قدر ممكن من السلطة أو المال أو الجاه أو النفوذ طالما أن عدم التسامح يعني إنكار للآخر وبالتالي تجريده من حقوقه.

فضلا عن كل ما تقدم, يمكن الاستنتاج من أحدى الدراسات العربية: ان هناك ضعف في قيمة التسامح الاجتماعي السياسي في المجتمع الفلسطيني. فالمجتمع الفلسطيني: "هو حبيس موروث طويل من القيم والمفاهيم الإقصائية والإلغائية التي تقوم على الحقائق المطلقة وعلى الإحجام عن نقد الذات والإمعان في تسفيه الآخرين ونبذهم إضافة إلى عدم رسوخ قيم العدالة والمساواة. فالجمهور لا يُقر بسهولة بحق الآخر في الحرية والتفكير المستقل, ربما لأن في ذلك اعترافا بحقه في الاختلاف أو بفعل اللا مألوف. وإذا ما تقدّم الفرد بفكرة مغايرة فنرى الجمهور مستعد لمطاردته حيث يواجه فكرته بالشك والريبة أو بالعنف أو التهديد إن لم يكن بالتخوين أو التكفير أو الاثنين معا" [1].

أما على صعيد تأثير قيمة الثقة في التسامح الاجتماعي ظهر أن عديمي الثقة في البشر هم أكثر احتمالا من الآخرين أن ينكروا على الآخرين حريتهم او ان يدافعوا ضد القيود التي تمنع حرية الآخرين. هكذا اتفق 40٪ من ذوي الثقة الأدنى بالناس مع الجملة" يجب إسكات أو منع الناس الذين يتحدثون بالسياسة بدون معرفة عما هم يتحدثون مقابل 21٪ من أصحاب الثقة الأعلى في الناس. كما اتفق 32٪ من أصحاب الثقة الأدنى مع الجملة "تقود الحرية غير المقيدة إلى هيستيريا عامة" مقابل 16٪ من ذوي الثقة الأعلى في الناس. كذلك اتفق 51٪ من أصحاب الثقة الأدنى في الناس مع الجملة " يجب منع الناس من نشر أفكار خطيرة لأنهم قد يؤثرون على الآخرين ويتبنوها" مقابل 16٪ من أصحاب الثقة الأعلى [2].

وظهر أيضا أن هناك علاقة بين الثقة في الناس وبين الاعتقاد بقمع الضعيف والمنحرف أو الجماعات الخطيرة. فقد افترض بأن أصحاب الثقة الضعيفة في الناس، بغض النظر عن آرائهم الأيدلوجية، بأنهم يميلون للقول بأنه يجب أن يكون هناك قانون ضد الجماعة المنحرفة. وقد اثبت هذا الافتراض، حيث اتفق 52٪ من المبحوثين من أصحاب الاتجاه الجمهوري، مقابل 29٪ من المبحوثين من أصحاب الاتجاه المستقل، و21٪ من المبحوثين من ذوي الاتجاه الديمقراطي، مع الجملة التالية "إن القوانين من أصحاب الاتجاه المستقل، و 18٪ من أصحاب الاتجاه الديمقراطي مع الجملة التالية "يجب أن التي تحكم اتحادات العمل اليوم هي ليست صارمة بما فيه الكفاية". كما اتفق 32٪ من المبحوثين من أصحاب الاتجاه

---

[1] باسم الزبيدي, مصدر سبق ذكره, ص 78- 79.

[2] Morris Rosenberg, op. cit., p.692.

الجمهوري، و21٪ من المبحوثين تؤخذ حالا خطوات تنص على عدم قانونية وشرعية الحزب الشيوعي" [1].

كذلك ظهر بأن أصحاب الثقة الضعيفة بالناس لهم ميول في اضطهاد أصحاب الآراء الدينية المختلفة عنهم، فقد اتفق 32٪ من المبحوثين أصحاب الثقة الأدنى بالناس مع الجملة التالية" يجب قمع أو تحريم وعظ الأفكار الدينية غير المألوفة للجماعة"، مقابل 16٪ من المبحوثين من أصحاب الثقة الأعلى نسبيا. وأخيرا ظهر ميول أكبر بين أصحاب الثقة الأدنى في الناس نحو تأييد القيود على الحق في شغل وظيفة عامة. فقد شعر 46٪ من المبحوثين من أصحاب الثقة الأدنى بالناس بأنه كان" ليس من الحكمة إعطاء الناس ذوي الآراء الاجتماعية والاقتصادية الخطرة فرصة لانتخابهم"، مقابل 25٪ من أصحاب الثقة الأعلى نسبيا [2].

يُفهم مما تقدم أن إنكار حرية الآخرين، كما في منع الناس من الحديث في السياسة، وتشكيل اتحادات العمال، والسماح بشرعية الحزب الشيوعي، والتبشير الديني إنما تدل على عدم التسامح مع الآخرين، التي تبين مصدرها أساسا هو عدم الثقة الاجتماعية. بعبارة أخرى تُشكل قيمة عدم الثقة في الناس أحد الأسباب لعدم التسامح الاجتماعي.

يُفهم من كل ما تقدم في هذا المطلب أن للتجارب التاريخية التي تمر بها الشعوب، فضلا عن التطورات الإنسانية على صعيد الفكر والممارسة، والتنشئة الاجتماعية وهيئاتها، والعوامل البيئية كالوضع الاقتصادي الاجتماعي والوسط الجغرافي الاجتماعي والطبيعة البشرية، وقيمة عدم الثقة الاجتماعية تأثيرا في التنشئة على وجود قيمة التسامح الاجتماعي السياسي أو ضعفها أو عدم وجودها.

---

[1] Morris Rosenberg, op. cit., p.693.
[2] Ibid, p.694.

openkandl.com

المطلب الثاني

قيمة التسامح في المجتمعات العربية وأبعادها السياسية

يُفترض ان المجتمعات تختلف فيما بينها من حيث شيوع بعض القيم الاجتماعية أو ضعفها أو عدم وجودها إلى درجة معينة بحيث يترك معه تأثيراً في سلوك الأفراد والجماعات. وفي هذا المطلب نحاول دراسة قيمة التسامح الاجتماعي في المجتمعات العربية ثم البحث في أبعادها السياسية.

<u>أولا: قيمة التسامح الاجتماعي السياسي في المجتمعات العربية:</u> يعتقد البعض بأن التسامح غائباً في المجتمعات العربية والإسلامية. ويظهر الغياب أولاً في اللغة العربية. وبالتالي، غائبا غياباً طبيعياً عن أنماط التفكير كافة والتي تعمل عبر هذه اللغة. أما البعض الآخر فيرى أمكانية وجود التسامح داخل التراث العربي الإسلامي، ولكن يبقى السؤال ما هي الحجج والأمثلة التي يسوقها كل من الفريقين في محاولته أثبات ما يذهب إليه؟

يذهب الراي الأول، في محاولته تأكيد صحة رأيه، إلى أنه: على ضوء التفسيرات العملية المعاصرة لكلمة التسامح (Toleration)..فمن الواضح أن العبارة أو التفسير الوارد في قاموس المورد بات ناقصا بشكل مريع، حتى وان كان يشير إلى الاتجاه الصحيح. بالتناقض مع كلمة (Toleration) الانكليزية، نجد أن كلمة التسامح العربية مشتقة من كلمة سَمَحَ، أو تحمل المعنى الاستنكاري المضاد كما في عبارة "لا سمح الله". والجذر العربي هنا (سَمَحَ) يستخدم كذلك للدلالة على فكرة المرونة، أي فكرة ترك الأمور تمر أو التساهل في خلاف من الخلافات، أو أبعد من ذلك التنازل إلى شخص ما كدلالة على التهذيب. هذا التنازل يدل على الكرم والجود وامتياز الشخصية الذي يظهر دائماً من العرب من خلال كرمهم. من هنا يظهر أن التسامح بالمعنى العربي، على النقيض من ما هو الحال بالمفهوم الانجليزي أو الغربي، يعتبر فضيلة حين يكون متصلاً بما هو أسمى وأرفع منه ضمن مجال ترتيب القيم نفسه. وفي قاموس لسان العرب فأن كلمة تسامح لا توجد بالمعنى الانكليزي التي تقوم على مبدأ المساواة الذي يعتبر شرطا في الدلالة الحديثة للتسامح. بل نجد في هذا القاموس الكلمات : سمح، السماح، السماحة، المسامحة والتسميح، وتعني هذه الكلمات لغة الجود والكرم والسخاء والمساهلة. في حالة الكرم والسخاء والجود والمساهلة نجد علاقة اللا مساواة بين المتكرم والمتكرم عليه [1]. من هنا يذهب الراي الأول إلى أن مفهوم التسامح غائباً في الثقافة العربية التقليدية ما دامت اللغة تعكس ثقافة المجتمع وفكره. على هذا الأساس يعتقد الكاتب العربي (محمد أركون) بأن الإسلام لم يعرف التسامح تاريخيا. ان التسامح كمفهوم كما يرى هذا الكاتب لم يعرفه السياق الإسلامي تاريخيا، و "انه يعتبر واحداً من أنواع اللا مفكر فيه في الفكر

---

[1] إبراهيم أعراب، مصدر سبق ذكره، ص 51- 52. أنظر كذلك: سمير خليل، مصدر سبق ذكره، ص 7، 10.

الإسلامي" ويعزو هذا الكاتب سبب هذا الغياب إلى عائق (ابيستمولوجي) يطلق عليه بالسياق (الدوغمائي) ومصادرات العقل (الارثودكسي)، أي العقلية الجامدة. أما التسامح كممارسة فعلية، فهو الآخر كان غائبا، كما يرى أصحاب هذا الاتجاه الأول، في المجتمعات الإسلامية لعدم وجود شروط تحقق ذلك، منها عدم وجود مجتمع مدني أو نواته مسلح بثقافة فلسفية ونقدية وقانونية، وعدم وجود دولة القانون التي تضمن عدم التعرض للعقاب عند التعبير عن موقف فكري ومذهبي مخالف للمألوف والمتوارث. ويحاول الكاتب العربي (محمد أركون) الربط بين غياب التسامح في الفكر الإسلامي وبين غيابه في أوربا في فترة العصور الوسطى أثناء حكم الكنيسة المسيحية. هكذا يرى بأن غياب التسامح في تلك البلدان يعود إلى سيطرة العقل الديني المحافظ. ولم يفكر هذا العقل بالتسامح ايجابيا بل فكر "بالتسامح السلبي" كما تجسد مثلا عند العرب في مفهوم (الحلم) الذي هو تعبير عن الشفقة التي يكنها القوي للضعيف أو المنتصر للمنهزم، وهذا يتناقض كليا مع المعنى الايجابي والحديث للتسامح كقيمة من قيم الحداثة ونتاج العقل الحديث المؤسس على أساس المساواة بين الناس. هكذا يرى هذا الكاتب بأن أصل مفهوم التسامح هو أوربي وليس له جذور عربية إسلامية [1].

وقد يستند أصحاب الاتجاه الأول إلى بعض الأدوات مثل عدد من الأحداث والنصوص القانونية في المجتمعات العربية الإسلامية: إذ يرى هؤلاء: تعرضت حياة بعض أصحاب الآراء المخالفة والنقدية إلى الخطر في البلاد العربية والإسلامية كما هو الحال مع (سعيد العشماوي) في مصر و(علاء حامد) في الباكستان. كما تعرضت الكاتبة (سليمة ناصرين) إلى الخطر حين أهدر دمها عندما عبرت رأيها بصراحة وعلانية عن قضية المرأة وحقوقها على خلاف ما جاء في الإسلام. كذلك ما تعرض ويتعرض له رجال الصحافة والفكر والفن والغناء في الجزائر. وفي العام 1994 أصدرت حركة دينية في الباكستان دعوة عن طريق المعلّقات إلى قتل ثلاثة من رؤساء الأقليات الدينية وكذلك قتل رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الباكستان [2]. وتعرض بعض الكتاب والصحافيين والأساتذة وحملة الفكر والتعلم ورموز الفكر ودعاة الحداثة في المجتمعات العربية إلى الاعتداء والتهديد كمثل ما تعرض له الكاتب المصري المعروف (نجيب محفوظ). فضلا عن ما تقدم يعتقد أصحاب الرأي الأول أن المرتدين عن الديانة الإسلامية أو من هم بحكم ذلك يعدمون في إيران والسودان والسعودية. فقد حكم بالإعدام على الإيراني (المهدي وتاج) حين اعتنق المسيحية وترك الإسلام، ولكن على أثر تدخل عدد من الدول والمنظمات والهيئات الدولية لم يعدم وقضى سبع سنوات في السجن، غير أنه عثر عليه قتيلاً في احد ضواحي طهران بعدما خرج من السجن. أما في السودان فتنص المادّة (126) من المجلة الجنائية لسنة 1991 على الحكم بالإعدام على المرتد. ويعتبر مرتدا كل مسلم يجاهر قولا أو فعلاً بالتنكر للإسلام. وقد طبقت السودان هذا القانون

---

[1] عبد الفتاح عمر، مصدر سبق ذكرهُ، ص 68- 71.
[2] المصدر نفسه، ص 68- 71.

منذ أن قرر الرئيس السوداني الأسبق (جعفر نميري) في العام 1983 تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان. وكان آنذاك (حسن الترابي) متعهداً بشؤون وزارة العدل. ومن أهم ضحايا هذه السياسة العلّامة (محمود طه) الذي نفذ فيه حكم الإعدام لاجتهاده في تفسير القرآن وتأويله له وذلك رغم تقدمه في السّن. وتتبع موريتانيا الأسلوب نفسه مع المرتد الذي لا يتراجع عن الارتداد خلال ثلاثة أيام وفق الفصل (306) من المجلة الجنائية. أما في مصر فلا يعاقب القانون صراحة على الارتداد ولكن القاضي يلجأ أحيانا إلى الفصل 98 من القانون الجنائي وهو فصل يتعلق بحماية الوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي وذلك لمعاقبة المرتد. ويمكن أن يتهم بالارتداد كل من يجتهد في الإسلام ويمارس ملكة العقل. وهذا ما حدث مع الأستاذ (نصر حامد أبو زيد) وهو أستاذ جامعي، الذي اعتبر ان النظرة إلى القرآن تكتمل من خلال المعطى التاريخي. وعلى أثر رأيه هذا حرم من الترقية من قبل جامعة القاهرة "لشبهة التجديف بالدين" وقد طلب منه أن يطلق زوجته، غير أن المحكمة رفضت الدعوى لأسباب متصلة بالإجراءات والاختصاص. ولم يسمح (لحنان السفطي) في مصر بالالتحاق بخطيبها في أوربا بعد اعتناقها المسيحية وترك الإسلام. وفي المغرب أصدرت المحكمة الابتدائية في الدار البيضاء في العام 1993 حكما بسجن (مصطفى زيمندا) ثلاثة أعوام لاعتناقه الديانة المسيحية وترك الإسلام والتبشير بالمسيحية. وصدر الحكم بناء على الفصلين (200) و (221) من المجلة الجنائية [1].

ومن الأحداث والوقائع الأخرى في المجتمعات العربية والإسلامية، التي قد يستند إليها أصحاب الاتجاه الرأي في دعم رأيهم هي ظاهرة عدم التسامح مع المعارضة السياسية. إذ يرون أن المعارض أما يقضي حياته خارج بلده أو يعدم أو يسجن مدى الحياة. ولا يتعرض هو وحده للأذى والإهانة بل تتعرض عائلته وأصدقائه جميعا لذلك الأذى والإهانة ومن المحتمل الموت والتشرد ومن المظاهر الأخرى هي عدم التسامح الجنسي أي النظرة الدونية للمرأة وتحليل كافة أفعال الرجال في الوقت الذي يحرم على المرأة أبسط حقوقها . كذلك تشيع ظاهرة الزواج المغلق في المجتمعات العربية، حيث يقتصر الزواج داخل العائلة الواحدة أو الدين الواحد أو المذهّب الواحد أو الطبقة الواحدة وعدم التسامح في الزواج من كل من هو خارج هذه الأطر الضيقة. كما تنتشر ظاهرة عدم التسامح لكل ما هو جديد وغريب من الأفعال والمهن. وشيوع النظرة الفوقية والمتعالية المتبادلة بين الناس [2].

ويُعتقد، وفقاً لأصحاب الاتجاه الأول، أن غياب قيمة التسامح لا يقف عند حدود العلاقة بين الحاكم والمعارضة أو فيما بين القوى السياسية أو بين الأفراد العاديين بعضهم وبعض بل نجده أيضاً على صعيد العلاقة بين المثقفين أنفسهم. وفي هذا الصدد يرى (طاهر لبيب): "المثقفون في البلاد العربية مع الأسف لا يعطون في غالبيتهم المثل للتعاون

---

[1] المصدر السابق، ص 70- 71.
[2] المصدر السابق، ص 70- 71.

الديمقراطي وللحوار الديمقراطي بينهم، وليس لديهم التسامح الكافي في علاقاتهم ببعضهم البعض" [1]. وبينت دراسة جزائرية بأن أحد أسباب غياب مجتمع مدني فاعل في الجزائر أنما يعود إلى غياب حرية الرأي والتعبير والتسامح مع الآخر [2].

وتوصلت دراسة مصرية إلى أن أصحاب المهن من غير الفلاحين ليس لديهم مكانة اجتماعية حسب وجهة نظر الفلاحين المصريين، من عينة الدراسة، وبالتالي كانت المصاهرة والزواج بينهم وبين عائلة الفلاحين محدودا للغاية [3] مما يؤشر عدم التسامح الاجتماعي بين هذه الفئات الاجتماعية. فضلا عن ما تقدم، شكل نظام الزواج بين الأقارب أحد السمات الأساسية للمجتمع اليمني كغيره من المجتمعات التقليدية [4]، ومن أكثر أنماط الزواج شيوعاً في المجتمع الأردني نمط الزواج من الأقارب أو ما يسمى بالزواج الداخلي [5]، مما يشير إلى عدم التسامح الاجتماعي في هذا المجال، وما زالت فكرة الانصهار الاجتماعي بين الأسر والقبائل تكاد تكون غائبة عن المجتمعات العربية، حيث أن نسبة مرتفعة من الزيجات لا تتم إلا في نطاق الأسرة الواحدة كما في مجتمعات الخليج العربية [6].

وقد توصلت دراسة ميدانية عراقية إلى رفض (50) مبحوثا قبول فكرة الزواج من شخص من دين أو مذهب مختلف [7] مقابل موافقة (38) على ذلك وعدم إجابة (33) مبحوثا على السؤال [8]. أما على صعيد العينة الأردنية العشوائية، رفض (18) مبحوثا الفكرة نفسها مقابل موافقة (3) مبحوثين وعدم إجابة (3) مبحوثين على ذلك [9]، أما العينة الطلابية الجامعية الأردنية، فقد رفض (75) مبحوثا على ذلك الفكرة نفسها مقابل موافقة (24) مبحوثا وعدم إجابة (1) من المبحوثين على السؤال [10].

وعلى صعيد المجتمع اللبناني سجل اتجاه تقبل رفض الأهل للزواج المختلط، أي الزواج من شخصين من دينين مختلفين، نسبة تتراوح ما بين (52٪) عند الشباب الريفيين، و

---

[1] د. كمال المنوفي، "منظور الثقافة السياسية والنظم السياسية العربية، المستقبل العربي"، السنة (5)، العدد (47)، كانون الثاني (يناير)، 1983، ص 70.

[2] أيمن إبراهيم الدسوقي، "المجتمع المدني في الجزائر: (الحجرة- الحصار- الفتنة)"، المستقبل العربي، العدد (259)، أيلول (سبتمبر)، 2000، ص 70- 71.

[3] كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، مصدر سبق ذكره، ص 270.

[4] رشاد محمد العليمي، مصدر سبق ذكره، ص 748، 762.

[5] أمل سالم حسن العوادة، مصدر سبق ذكره، ص 24.

[6] د. أحمد جمال ظاهر، مصدر سبق ذكره، ص 124، أنظر كذلك: فيصل السالم، مصدر سبق ذكره، ص 115- 116.

[7] وقد كان السؤال: هل توافق على الزواج من شخص من دين أو مذهب مختلف عن دينك أو مذهبك، وتدع له/لها الحق بالاحتفاظ بمعتقده/معتقدها بعد الزواج؟. حول ذلك راجع: رعد حافظ سالم، "استبيان لدراسة أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي"، تمت الدراسة على عينة عشوائية من مائة واثنتي عشر مبحوثا من الجالية العراقية المقيمة في عمان، الأردن، مصدر سبق ذكره.

[8] المصدر نفسه.

[9] رعد حافظ سالم، "استبيان لدراسة أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي"، تمت الدراسة على عينة عشوائية من ثلاثة وعشرون مبحوثا أردنيا، مصدر سبق ذكره.

[10] رعد حافظ سالم، "استبيان لدراسة أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي"، تمت الدراسة على عينة طلابية أردنية، مصدر سبق ذكره.

(72٪) عند الذكور. وخلصت الدراسة إلى أن نسبة 65,77٪ من الشباب المستطلعة آرائهم تقبلوا رفض الأهل لمثل هذا الزواج مقابل معاناة 34,23٪ [1]. بمعنى أن رفض الزواج المختلط في المجتمع اللبناني مقبول اجتماعيا ولا يعاني منه غالبية المبحوثين. ورغم عدم المعاناة في هذا المجال إلا أنها تعكس ضعف قيمة التسامح الاجتماعي من الزواج من دينين مختلفين.

وتوصلت دراسة عراقية إلى قبول (51) مبحوثا بفكرة الصداقة من ملحد [2] مقابل رفض (61) مبحوثا. وعلق بعض المبحوثين بالقول: أقبلها في حالات معينة أو نادرة إذا كان ذو نفس طيبة وأخلاق فاضلة ولا يظلم أحدا ويعمل الخير أما أمر الإلحاد في هذه الحالة فبينه وبين ربه المهم يحترم نفسه ويحترمه الناس. نعم وأقوم بنصيحته بين حين وآخر دون أسبب له أي إحراج أو أبين له أني غير راضي عن تصرفاته [3]. أما العينة الأردنية العشوائية فقد رفض (13) مبحوثا الصداقة من ملحد مقابل موافقة (10) مبحوثين على ذلك [4]. أما العينة الطلابية الجامعية الأردنية فقد رفض (82) الفكرة نفسها مقابل موافقة (17) مبحوثا على ذلك وإجابة (1) من المبحوثين بأن ذلك يعتمد على شخصية الشخص [5].

فضلا عن ما تقدم، توصلت الدراسة العراقية الميدانية [6] ذاتها إلى موافقة (44) مبحوثا على أن يكون الرجل بشعر رأس طويل كشعر المرأة مقابل رفض (67) مبحوثا وعدم إجابة (1) من المبحوثين. وقد علق بعض المبحوثين :نعم كل إنسان حر بتصرفاته [7]. أما العينة الأردنية العشوائية فقد رفض (17) مبحوثا الفكرة نفسها مقابل موافقة (6) مبحوثين [8]. أما العينة الطلابية الجامعية الأردنية فقد رفض (87) مبحوثا الفكرة نفسها مقابل موافقة (13) مبحوثاً [9].

يُفهم من هذه الدراسات الميدانية: أن أكثر من نصف العينات الثلاث العراقية والأردنية لا تقبل وتتسامح مع قضية الزواج من شخص من دين أو مذهب مختلف وصداقة

---

[1] د. عباس مكي ود.زهير حطب, السلطة الأبوية والشباب: دراسة ميدانية اجتماعية نفسية حول طبيعة السلطة وتمثلها، معهد الإنماء العربي، 1978, ص 190- 191.

[2] وكان السؤال: هل تقبل الصداقة من ملحد؟. حول ذلك, راجع: رعد حافظ سالم، "استبيان لدراسة أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي"، تمت الدراسة على عينة عشوائية من مائة واثنتي عشر مبحوثا من الجالية العراقية في عمان, الأردن, مصدر سبق ذكره.

[3] المصدر نفسه.

[4] رعد حافظ سالم، "استبيان لدراسة أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي"، تمت الدراسة على عينة عشوائية من ثلاثة وعشرون مبحوثاً أردنيا, مصدر سبق ذكره.

[5] رعد حافظ سالم، "استبيان لدراسة أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي"، تمت الدراسة على عينة طلابية أردنية, مصدر سبق ذكره.

[6] وكان السؤال: هل توافق على ان يكون الرجل بشعر رأس طويل كشعر المرأة؟. حول ذلك, راجع: رعد حافظ سالم، "استبيان لدراسة أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي"، تمت الدراسة على عينة عشوائية أردنية, مصدر سبق ذكره.

[7] المصدر نفسه.

[8] رعد حافظ سالم، "استبيان لدراسة أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي"، تمت الدراسة على عينة طلابية أردنية, مصدر سبق ذكره.

[9] المصدر نفسه.

ملحد أو الموافقة على أن يكون الرجل بشعر طويل كشعر المرأة مما يعكس ضعف قيمة التسامح في مجتمعات الدارسة.

ولكن هل يمكن التسليم بكل ما ورد عن الاتجاه الأول؟ نعتقد أن هناك تشويه مقصود في اللغة من قبل أصحاب الاتجاه الأول طالما أنهم تحججوا بأن مصطلح (سَمَحَ) يدل على فكرة المرونة والتهذيب والكرم والحلم أو شفقة القوي للضعيف أو المنتصر للمنهزم وليس التسامح الاجتماعي. ذلك أن الكرم والحلم يعني تنازل الفرد عن شيء ذو قيمة في حياته كالمال وهذا نوع من التسامح الذي يعنى تحمل الألم. إليس تقديم الكرم تضحية وتحمل ألم. وإليس مسامحة القوي للضعيف والمنتصر للمنهزم تسامح؟ لقد عرفنا من مفهوم التسامح أنه يعني تحمل الألم. والدليل على أن الكرم يعني تحمل الألم. والعفو عن العدو المنهزم في معركة أيضا تحمل ألم وتسامح. أما على صعيد العمل فقد سقنا مثالا واحد فيما تقدم عن التسامح الاجتماعي السياسي للرسول (صلى الله عليه وسلم) مع أعدائه وهو من أصعب أنواع تحمل الألم حين يتسامح مع أشد أعداء الإسلام وقتلة عمه ورفاقه. مثل أبي سفيان وزوجته هند بنت عتبة. ووحشي قاتل عمه (حمزة بن عبد المطلب) [1]. في حين أن الرئيس الأمريكي (جورج بوش) الابن قال أن أحد أسباب احتلال العراق. الذي نتج عنه كوارث لا مثيل لها في التاريخ المعاصر هو أن (صدام حسين) حاول قتل أبيه في الكويت في العام 1992 بمناسبة الاحتفال بتحرير الكويت. وبالرغم من أنه قتل قاتل أبيه إلا أنه استمر في قتل العراقيين تحت حجج متغيرة [2]. أن التسامح العربي مهما يكن شكله يدل على المساواة واحترام الآخر وبهذا فهو أيضا نتاج للعقل وهو موجود في المجتمعات العربية وليس نتاج غربي. فضلا عن ما تقدم نعتقد أن بعض الكتاب هم أسرى للمنهج المكتبي وما يردده كتاب غربيين وليس لديهم خبرة عملية من الواقع اليومي الغربي والعربي [3].

فضلا عن ما تقدم. وعلى النقيض من الرأي الأول. هناك رأي آخر يعتقد بوجود جذور عربية إسلامية للتسامح. من هنا يرى المفكر العربي المغربي (محمد عابد الجابري) بأنه من الممكن العثور على أصل لمفهوم التسامح في داخل التراث العربي الإسلامي ضمن مفهومي العدل والاجتهاد. ويعتقد الجابري بوجود هذا المفهوم وخصوصاً ضمن مفهوم العدل. ويستشهد (الجابري) بفرقة (المعتزلة(و(ابن رشد) اللذان نقدا (أبي حامد الغزالي) الذي لم يكن متسامحا مع مخالفه من المذاهب الأخرى. كما يرى الجابري بأن مفهوم التسامح موجود داخل التراث العربي الإسلامي من خلال وجوده داخل الفرق الكلامية (مرجئه) و(قدرية) التي أكدت على التسامح وحرية الإنسان. وقد رأت هذه الفرق بشأن الخلاف بين

---

[1] حول تسامح الرسول (صلى عليه وسلم) مع أعداء الإسلام، راجع: الشيخ محمد الخضري بك، نور اليقين في سيرة سيد المرسلين، تحقيق محي الدين الجراح، ط2، بغداد، مطبعة منير، 1983، ص 247.

[2] للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع, راجع: رعد حافظ سالم, أزمة عولمة النموذج الأمريكي, عمان, الأردن, دار الجنان للنشر, 2005.

[3] رعد حافظ سالم, ملاحظات ميدانية.

الخلفيتين (علي ابن ابي طالب) و(معاوية ابن أبي سفيان) بضرورة فصل الأيمان عن العمل وعدم تكفير أي واحد من المتخاصمين [1].

فضلا عن ما تقدم، توصلت دراسة عربية إلى أنه بالرغم من فكرة الانصهار الاجتماعي بين الأسر والقبائل تكاد تكون غائبة عن المجتمعات العربية، حيث أن نسبة مرتفعة من الزيجات لا تتم إلا في نطاق الأسرة الواحدة، إلا أن المجتمع أو المجتمعات العربية تعيش وكأنها أسر سعيدة متعاونة مع بعضها البعض، بل على العكس من ذلك تماماً فما زال يعرف الأفراد من خلال عائلاتهم وقبائلهم التي ينتمون لها. وتظهر الصورة بشكل أوضح في المجتمعات الممعنة في التقليد والمحافظة كمجتمعات الخليج العربية [2].

وتوصلت دراسة عربية أخرى إلى أن الأردنيون يتسموا بالعفو والصفح والاحتمال والصبر وتمثلوها وامتثلوا لها. وأهم هذه الأحداث التي تدل على هذه السمات الإيجابية، التصالحات والتنازلات عن الحقوق في أعقاب الخصومات والمنازعات التي تحدث بين القبائل والعشائر أو بين الأفراد والجماعات المختلفة. ويعتز الأردنيون بهذه السمات ويفخرون بها ويعدونها من مقومات شخصيتهم الأساسية، ربما تكون أحد مقومات الشخصية العربية. وقد عبرت الأمثال الشعبية عن سمة التسامح والسمات الأخرى المتصلة بها. ومن بين الأمثال: المسامح كريم، والعفو عند المقدرة، هنيال من قدر وعف، ومن سلمك مذبحه لا تذبحه، ومن عد زلات الصديق جفاه، والعفو شيم الكرامة، ويبقى الود ما بقي العتاب، والي ما بغضي ما يراضي، والمعذرة تذهب الحفيظة، وانتم جعتم وإحنا وخل الطابق مستور والدية على العاقل، وأهل السماح ملاح، وسوي مليح وارم بالبحر ويات مغلوب ولا تبات غالب [3].

فضلا عن ما تقدم، توصلت دراسة عراقية ميدانية [4] إلى موافقة (103) من المبحوثين على إقامة علاقة صداقة مع متدين مقابل رفض (9) مبحوثين. وعلق أحد المبحوثين بالقول: أقبلها من إنسان أولا بما تحمله كلمة الإنسان من معنى وأخص الأخلاق الإنسانية أما التدين فليس شرطا لأن الأديان كثيرة جدا والدين الحق هو واحد بالطبع والمقياس هو الخير والشر وقال آخر: نعم وأكون سعيدا بهذه الصداقة، وعلق آخر: لا مانع إذا لم يكن متزمّت [5]. أما العينة الأردنية العشوائية فقد وافق (19) مبحوثا على الصداقة من متدين مقابل رفض (4) مبحوثين [6]. أما العينة الطلابية الجامعية الأردنية فقد وافق (89) مبحوثا على الفكرة نفسها

---

[1] إبراهيم أعراب, مصدر سبق ذكره, ص 54- 55.
[2] أحمد جمال ظاهر, مصدر سبق ذكره, ص 124.
[3] د. أحمد الربابعة, مصدر سبق ذكره, ص 103.
[4] وكان السؤال: هل تقبل الصداقة من متدين؟. حول ذلك, راجع: رعد حافظ سالم، "استبيان لدراسة أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي"، تمت الدراسة على عينة عشوائية عراقية, مصدر سبق ذكره.
[5] المصدر نفسه.
[6] رعد حافظ سالم، "استبيان لدراسة أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي"، تمت الدراسة على عينة عشوائية من ثلاثة وعشرون مبحوثاً أردنيا, مصدر سبق ذكره.

مقابل رفض (11) مبحوثا [1]. ولا يجد المرء غرابة في نتائج هذه الدراسات الثلاثة كون غالبية المبحوثين يعيشون في بيئة متدينة, وهم جزء من الموروث الثقافي والاجتماعي الذي نشأ عليه أفراد الدراسة.

وقد توصلت الدراسة العراقية نفسها إلى موافقة (88) مبحوثا على فكرة أن يحلق الرجل شاربه مقابل رفض (24) مبحوثا [2]. وقد علق بعض المبحوثين على ذلك بالقول: لا يوجد أي مانع والرجل برجولته وخلقه وشهامته وليس بشعيرات فوق فمه, نعم لا اعتقد فيه نوع من العيب [3]. أما العينة الأردنية العشوائية فقد وافق (16) مبحوثا على الفكرة نفسها مقابل رفض (6) مبحوثين وعدم إجابة (1) من المبحوثين [4]. أما العينة الطلابية الجامعية الأردنية فقد وافق (54) مبحوثا على الفكرة نفسها مقابل رفض (45) مبحوثا وإجابة (1) من المبحوثين بأن ذلك يعتمد. وقد علق بعض المبحوثين بالقول: الرجل بدون شوارب بلا شخصية, نعم إذا كان ذلك للعبادة, يعتمد على وجهه [5].

يظهر من الدراسات الميدانية الثلاثة العراقية والأردنية أن غالبية المبحوثين تتسامح مع فكرة الصداقة من متدين, ومن الرجل الذي يحلق شاربه. ويبدو أن القبول بصداقة متدين ليست مخالفة للواقع أو غريبة منه كون أن التدين مقبول اجتماعيا في هذه المجتمعات لذلك لا غرابة من موافقة غالبية المبحوثين على هذا السؤال. إلا أن موافقة غالبية المبحوثين على الصداقة من الرجل الذي يحلق شاربه قد يؤشر نوع من التسامح الاجتماعي كون أن الشارب يُعّد من علامات الرجولة في هذه المجتمعات, فضلا عن أن عينة المبحوثين الأردنيين تشهد أصلا حراكا اجتماعيا في هذا المجال وبالتالي قبولا لهذه الفكرة أما العينة العراقية فأن غالبيتها هي من المثقفين اليساريين كما أنها قد تكون تأثرت أيضا بالحراك الاجتماعي الذي يشهده الأردن حيث تعيش هذه العينة.

فضلا عن ما تقدم, توصلت دراسة عربية إلى قبول 62٪ من طلبة العينة الأولى من المدارس لقضية احتكاك العرب بشعوب أخرى وتعلم لغات أجنبية إلى جانب اللغة العربية, مقابل موافقة 59٪ من طلبة العينة الثانية وموافقة 71٪ من طلبة العينة الثالثة. ولكن ترى الدراسة نفسها بأن ميل الأفراد إلى التخلص من الانغلاق الاجتماعي السائد قد يكون نوع من أنواع التمني, إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار ظاهرة الزواج العائلي المغلق ضمن العائلة الواحدة أو

---

[1] رعد حافظ سالم، "استبيان لدراسة أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي"، تمت الدراسة على عينة طلابية أردنية, مصدر سبق ذكره.

[2] وكان السؤال: هل توافق على أن يحلق الرجل شواربه (شنبه)؟. حول ذلك, راجع: رعد حافظ سالم، "استبيان لدراسة أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي"، تمت الدراسة على عينة عشوائية عراقية, مصدر سبق ذكره.

[3] المصدر السابق.

[4] رعد حافظ سالم، "استبيان لدراسة أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي"، تمت الدراسة على عينة عشوائية أردنية, مصدر سبق ذكره.

[5] رعد حافظ سالم، "استبيان لدراسة أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي"، تمت الدراسة على عينة طلابية أردنية, مصدر سبق ذكره.

القبيلة الواحدة [1]. وظهر أيضا بأن معظم عينة البحث المستطلعة آراءهم تؤيد فكرة الاحتكاك بالشعوب الأخرى وتعتبره شيئا نافعاً, فقد وافق 74٪ من المبحوثين على فكرة الاحتكاك بالشعوب الأخرى مقابل رفض 21,20٪ منهم, وامتناع 4,8٪ عن الإجابة. ولكن ترى الدراسة نفسها بأن هذه النسبة غير كافية كمؤشر على الانفتاح للعالم الخارجي والتسامح الاجتماعي [2], وعلى مستوى دعم العلاقات الاجتماعية بين العرب وغيرهم من القوميات الأخرى تبين بأن ثلثي العينة تؤيد ذلك وتراه نافعاً ومفيداً, وذكر 77٪ من أفراد العينة بأن تعلم لغات أخرى غير العربية هو شيء نافع ومفيد, إلا أنهم في التطبيق العملي لا يهتمون بالأمر ولاحظ الباحث نفسه تذمر الصغار من تعلم اللغة الإنجليزية مثلا في مدارسهم [3].

فضلا عن ما تقدم, توصلت أحدى الدراسات بأن غالبية الأمهات المبحوثات ينشأن أطفالهن على التسامح الاجتماعي, هكذا فأن 77٪ من الأمهات المستطلعة آراءهن يعلمن أطفالهن على الاعتذار لمن يعتدي عليه مقابل 23٪ ممن لا يفعلن ذلك, ووجدت الدراسة ذاتها بأن 58٪ من الأمهات المبحوثات لا يغضبن إذا تنازل أطفالهن عن حقوقه منعاً للمشاكل مقابل 42٪ ممن يغضبن [4].

وتوصلت دراسة أخرى إلى أن المجتمع الفلسطيني يُعد حبيس موروث طويل من القيم والمفاهيم الإقصائية والإلغائية التي تقوم على الحقائق المطلقة وعلى الإحجام عن نقد الذات والإمعان في تسفيه الآخرين ونبذهم إضافة إلى عدم رسوخ قيم العدالة والمساواة. فالمجتمع لا يُقر بسهولة بحق الآخر في الحرية والتفكير المستقل, ربما لأن في ذلك اعترافا بحقه في الاختلاف أو بفعل الغير مألوف, وإذا ما تقدّم الفرد بفكرة مغايرة فنرى المجتمع مستعد لمطاردته حيث يواجه فكرته بالشك والريبة أو بالعنف أو التهديد إن لم يكن بالتخوين أو التكفير أو الاثنين معا [5].

أكثر من ذلك, ومن أجل عدم التعصب بالميل إلى أي من الرأيين السابقين, ومن أجل تحكيم الموضوعية والعقلانية علينا التحقق من صحة الرأيين السابقين من خلال دراسة أوسع للواقع في المجتمعات العربية وتقرير إذا ما كان هناك وجود لأي ممارسات للتسامح أو عدم وجودها, ليتم بالتالي الربط بين وجود أو عدم وجود التسامح في داخل التراث العربي الإسلامي تاريخيا وبين وجوده حاليا. مع ملاحظة أن عدم العثور على ممارسة حالية للتسامح لا يعني بالضرورة غياب التسامح في التراث العربي الإسلامي, لأنه يحدث أحياناً حدوث انقطاع في التجارب والممارسات لسبب ما. فضلا عن ما تقدم, فأن هذه الدراسة لا تقر بآراء قاطعة ونهائية

---

[1] فيصل السالم, مصدر سبق ذكره, ص 136- 137.
[2] أحمد جمال ظاهر, مصدر سبق ذكره, ص 141.
[3] فيصل السالم, مصدر سبق ذكره, ص 136- 137.
[4] عليان عبد الله سليمان الحولي, مصدر سبق ذكره, ص 131.
[5] باسم الزبيدي, مصدر سبق ذكره, ص 78- 79.

وهي مفتوحة لقبول أية آراء أخرى تدعم أو تدحض ما ورد في هذه الدراسة طالما أن هدف الأخيرة هو الوصول إلى الحقيقة.

يُخلص من كل ما تقدم في هذا المطلب، وجود اتجاهين أحدهما يقر بعدم وجود قيمة التسامح الاجتماعي السياسي في المجتمعات العربية على صعيد اللغة والتفكير والتطبيق كما في عدم وجود دلالات له في القواميس العربية، وتعرض أصحاب الآراء المخالفة والنقدية إلى القتل والسجن والتعذيب، وعدم التسامح الجنسي، وشيوع ظاهرة الزواج المغلق وغياب التسامح بين الحاكم والمحكوم وبين أفراد الشعب أنفسهم، وعدم التسامح بين أصحاب المهن المختلفة، وعدم التسامح مع الملحدين والرجال من أصحاب الشعر الطويل، وعلى أنه مفهوم غربي أصلا وليس له صلة بالتراث العربي الإسلامي في حين يذهب الاتجاه الثاني إلى وجود مثل هذه القيمة في المجتمعات العربية، ويرون أن هناك بدلا من ذلك تشويه مقصود في اللغة. ففي الوقت الذي يرى أصحاب الاتجاه الأول أن مصطلح (سَمَحَ) يدل على فكرة المرونة والتهذيب والكرم والحلم أو شفقة القوي للضعيف أو المنتصر للمنهزم وليس التسامح الاجتماعي السياسي يرى أصحاب الاتجاه الثاني أنه يدل على تنازل الفرد عن شيء ذو قيمة في حياته كالمال أو مسامحة العدو المنهزم في المعركة وهذا نوع من التسامح طالما يعني تحمل الألم الذي يعكس أحد وجوه مفهوم التسامح. وعلى صعيد اللغة أيضا يرى أصحاب الاتجاه الثاني أن مفهوم التسامح موجود أيضا في مفهومي العدل والاجتهاد، وأنه موجود على صعيد الواقع من خلال أمثلة واقعية تتمثل بالتسامح الاجتماعي السياسي في المجتمعات العربية كما في التسامح بين الفرق المذهبية، وكون المجتمعات العربية تعيش متعاونة وسعيدة رغم الزواج المغلق، وقبول الرجل الذي يحلق شاربه رغم أنه رمز الرجولة في المجتمعات العربية، وقبول فكرة الاحتكاك بالشعوب الأخرى، والاعتذار لمن يعتدى عليه والقبول بالتنازل من أجل عدم خلق مشكلة، وتعلم لغات أخرى، فضلا عن وجود أمثلة لا تدل على وجوده في المجتمعات الغربية وفي تعامل الأخيرة مع غيرها من الشعوب.

وقد يمكن القول أننا بدل الأخذ بالاتجاهين السابقين بشكل مطلق، نميل إلى القول أن هناك ضعف في قيمة التسامح الاجتماعي السياسي في المجتمعات العربية. ولكن السؤال الأهم الذي يتبادر إلى الذهن هو: ما هي الأبعاد السياسية لهذه القيمة التسامح الاجتماعي؟ هذا ما سيتم محاولة الإجابة عليه في الموضوع القادم.

ثانيا- الأبعاد السياسية لقيمة التسامح الاجتماعي: ان الأحكام التي يصدرها الإنسان حول الطبيعة البشرية قد يكون لها أثر على الأحكام التي يصدرها حول مواضيع سياسية معينة. هذه الأحكام يمكن أن يعبر عنها بأنها "مجموعة من القيم الشخصية المتبادلة التي توضح الميول للارتباط في سلوك سياسي معين" أي أن "السلوك السياسي للإنسان وعلاقاته ما هما إلا جزء من جوده ككائن بشري بكامله..وهناك بعض العلاقات الاجتماعية للإنسان

مرتبطة بالسياسة...". ولعل بين هذه العلاقات الاجتماعية هي التسامح الاجتماعي أو نقيضه. من هنا تفترض الدراسة أن هناك أبعاداً سياسية لقيمة التسامح الاجتماعي مثل العلاقة بين التسامح الاجتماعي والتعاون السياسي في مواجهة استبداد الحكومة، وعدم التسامح السياسي مع المعارضة وفصلهم من وظائفهم وتصفيتهم جسديا أحيانا، فضلا عن وجود العلاقة بين التسامح الاجتماعي والوحدة الوطنية، والتماسك الاجتماعي، وحقوق الإنسان والتعددية، والتعددية الثقافية والديمقراطية، والعلاقة بين التسامح والليبرالية، وفيما يلي مناقشة لكل ذلك.

كشفت العديد من الدراسات الميدانية وجود صلة بين التسامح الاجتماعي والتسامح السياسي، فعلى سبيل المثال، وجدت دراسة بأن التسامح من زواج أحد أفراد الأسرة من شخص ذو اتجاه مؤيد لحزب معارض لاتجاه العائلة المنظم إليها (interparty Marriage) إنما سيؤدي ذلك إلى التعاون السياسي بين الأفراد واستعمال الجماعات غير الرسمية كالأسرة للتأثير على العملية السياسية، خصوصا الحكومة في وقت الأزمات السياسية. تعكس هذه العلاقة والقيمة الاجتماعية نظرة متسامحة تجاه الآراء المعارضة وإمكانية التعايش معها اجتماعيا مما يقود إلى النظام السياسي المشارك الذي لا تمزقه النزاعات السياسية العميقة [1]. وبذلك يؤدي إلى الاستقرار السياسي. ويؤدي إلى تسامح الحكومة مع معارضيها السياسيين، لأن الأفراد في الحكومة قد نشأوا على التسامح والعيش مع المعارض وبالتالي يقلل ذلك من سفك الدماء واللجوء إلى الأساليب العنيفة لاستلام السلطة، طالما تستطيع المعارضة العمل علنيا ومقبولة اجتماعيا وسياسيا. ومن هنا تكمن العلاقة أو الربط بين عدم التسامح الاجتماعي وعدم التسامح السياسي في أن القيمة الاجتماعية التي يحملها الفرد ونشأ عليها ستبقى معه وتؤثر في سلوكه وهو يؤدي أدواره الاجتماعية بما فيها الأدوار السياسية [2].

يُفهم مما تقدم، أن هناك علاقة بين التسامح الاجتماعي والسلوك السياسي كالتسامح السياسي الذي من المحتمل أن يقود إلى التعاون السياسي في وقت الأزمات السياسية.

فضلا عن ما تقدم، توصلت أحدى الدراسات الميدانية العراقية إلى أن (52) مبحوثا رفضوا تماما فكرة الزواج من أحد أفراد عائلة تؤيد حزب سياسي يعارضونه [3] مقابل (14)

---

[1] Gabriel A. Almond and Sidney Verba, op.cit., pp.289-294.

[2] رعد حافظ سالم، هل يمكن إقامة ديمقراطية في العراق، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الرسالة (254)، الحولية (27)، جامعة الكويت، الكويت، 2006، ص 25- 26. وللمزيد حول موضوع التسامح الاجتماعي السياسي في المجتمع العراقي، راجع: المصدر نفسه، ص 21- 26.

[3] وكان السؤال هل تقبل بالزواج من أحد أفراد عائلة تؤيد حزب سياسي تعارضه أنت؟ الرجاء اختيار واحد من الخيارات التالية: 1- هل ترفض تماما، نعم أو لا؟ 2- لا ترفض بل تفضل الزواج من أحد أفراد أسرة تؤيد نفس اتجاهك أو اتجاه عائلتك الحزبي، نعم أو لا؟" 3- "لا تعتقد بوجود صلة بين الزواج من شخص حيث عضويته

مبحوثا ممن لم يرفضوا الفكرة رفضا مطلقا, ولم يرفض بل فضل (15) مبحوثا عراقيا الزواج من أسرة تؤيد نفس اتجاههم أو اتجاه عائلتهم الحزبي, ورفض (1) من المبحوثين فكرة أنه لا توجد صلة بين الزواج من شخص وعضويته أو عضوية عائلته الحزبية, وأنه يمانع الزواج من شخص له أو لأسرته اتجاه سياسي لا يؤيده أو لا تؤيده أسرته مقابل موافقة (25) على الفكرة نفسها ولم يجب (4) مبحوثين عن السؤال نفسه [1]. أما العينة الأردنية العشوائية, فقد رفض (6) مبحوثين الفكرة نفسها مقابل موافقة (11) في حين لا يرفض بل يفضل (1) من المبحوثين من العينة الأردنية العشوائية الفكرة نفسها, ووافق (5) مبحوثين على فكرة أنه لا توجد صلة بين الزواج من شخص وعضويته أو عضوية عائلته الحزبية, أي أنه لا يمانع الزواج من شخص له أو لأسرته اتجاه سياسي لا يؤيده أو لا تؤيده أسرته [2]. أما العينة الطلابية الجامعية الأردنية فقد رفض (17) مبحوثا الفكرة نفسها مقابل موافقة (42), في حين لا يرفض بل يفضل (8) مبحوثين من العينة الطلابية الجامعية الأردنية مقابل رفض (5) مبحوثين الفكرة أصلا. وموافقة (31) مبحوثا على فكرة أنه لا توجد صلة بين الزواج من شخص وعضويته أو عضوية عائلته الحزبية, أي أنهم لا يمانعوا الزواج من شخص له أو لأسرته اتجاه سياسي لا يؤيده أو لا تؤيده أسرته ولم يجب (2) مبحوثين عن السؤال [3].

يتبين من أجوبة غالبية المبحوثين (82) من العينة العراقية أنهم يرفضون فكرة الزواج من شخص له أو لأسرته اتجاه سياسي يعارضونه مقابل موافقة (25) مبحوثا وعدم إجابة (4) مبحوثين على السؤال نفسه, وهذا يعني أن هناك ضعف في التسامح الاجتماعي السياسي في المجتمع العراقي. ويبدو أن الإجابة ليست غريبة إذ أن عينة البحث العراقية تتوزع بين معارض ومتضرر من النظام السياسي العراقي وحزبه الحاكم, وقد يتبادر إلى ذهنهم وهم يجيبوا على هذا السؤال أن المقصود في السؤال هو حزب البعث الحاكم في العراق آبان حكم الرئيس العراقي الأسبق, صدام حسين. أما العينة الأردنية العشوائية فقد وافق غالبية المبحوثين (16) على الفكرة نفسها مقابل رفض (7) مبحوثين. أما العينة الطلابية الجامعية الأردنية فقد وافق (73) مبحوثا على الفكرة نفسها مقابل رفض (30) مبحوثا وعدم إجابة (2) من المبحوثين.

أو عضوية عائلته الحزبية, أي ليس لديك مانع من الزواج من شخص يؤيد أو تؤيد عائلته حزب لا تؤيده أنت أو عائلتك, نعم أو لا؟ اقتبس السؤال من:

Gabriel A. Almond & Sidney Verba, op.cit., pp.291-292.

واستخدم في: رعد حافظ سالم، "استبيان لدراسة أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي"، تمت الدراسة على عينة عشوائية عراقية, مصدر سبق ذكره.

[1] المصدر السابق.

[2] رعد حافظ سالم، "استبيان لدراسة أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي"، تمت الدراسة على عينة عشوائية أردنية, مصدر سبق ذكره.

[3] رعد حافظ سالم، "استبيان لدراسة أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي"، تمت الدراسة على عينة طلابية أردنية, مصدر سبق ذكره.

يظهر من المقارنة بين العينات العراقية والأردنية أن الأردنيين أكثر تسامحا من الناحية الاجتماعية والسياسية من العراقيين وقد يكون مرد ذلك أن الأردنيين لم يعانوا من عدم التسامح الاجتماعي والسياسي الذي عانوه نظرائهم العراقيين. أن عدم التسامح الاجتماعي في المجتمع العراقي من المحتمل جداً أن يقود إلى عدم التسامح السياسي وبالتالي عدم التعاون السياسي بين أفراد والجماعات في المجتمع في التأثير في العملية السياسية, وخصوصا, وقت الأزمات السياسية في التعامل مع الحكومة. كما يؤدي التسامح الاجتماعي في مجال الزواج إلى نظرة متسامحة تجاه الآراء المعارضة وإمكانية التعايش معها اجتماعيا مما يقود إلى النظام السياسي المشارك الذي لا تمزقه النزاعات السياسية العميقة. وبذلك يؤدي إلى الاستقرار السياسي, ويؤدي إلى تسامح الحكومة مع معارضيها السياسيين, لأن الأفراد في الحكومة قد نشأوا على التسامح والعيش مع المعارض وبالتالي يقلل ذلك من سفك الدماء واللجوء إلى الأساليب العنيفة لاستلام السلطة, طالما تستطيع المعارضة العمل علنيا ومقبولة اجتماعيا وسياسيا. ومن هنا تكمن العلاقة أو الربط بين عدم التسامح الاجتماعي وعدم التسامح السياسي في أن القيمة الاجتماعية التي يحملها الفرد ونشأ عليها ستبقى معه وتؤثر في سلوكه وهو يؤدي أدواره الاجتماعية بما فيها الأدوار السياسية.

فضلا عن ما تقدم, توصلت الدراسة العراقية عينها إلى رفض (66) مبحوثا فكرة السماح لمشاركة حزب في الانتخابات كانت لهم تجربة سيئة معه عندما كان في الحكم [1] مقابل موافقة (39) مبحوثا على ذلك وعدم إجابة (7) مبحوثين على السؤال. وعلق بعض المبحوثين من العينة العراقية بالقول: "نعم إذا كان المفهوم, كلا وايد استخدام القوة لمنعه من المشاركة, لا مانع إذا كانت انتخابات حرة" [2]. أما العينة الأردنية العشوائية فقد رفض (11) الفكرة نفسها مقابل موافقة (9) مبحوثين وعدم إجابة (3) مبحوثين [3]. أما العينة الطلابية الجامعية الأردنية فقد رفض (84) مبحوثا الفكرة نفسها مقابل موافقة (9) وعدم إجابة (7) [4].

يظهر من نتائج الدراسة العراقية أن الغالبية العظمى من عينة البحث ترفض السماح لمشاركة حزب لهم تجربة سيئة معه عندما كان في الحكم, وهو مؤشر آخر على عدم التسامح السياسي رغم أن لهم الحق في عدم انتخاب هذا الحزب عندما يشارك في الحكم. وقد يكون تبادر إلى ذهن المبحوثين حزب البعث الحاكم آنذاك, لذلك لا غريب من تلك النتيجة

---

[1] وكان السؤال: هل تسمح بمشاركة حزب لك تجربة سيئة معه عندما كان في الحكم في المشاركة في الانتخابات؟, حول ذلك, أنظر: رعد حافظ سالم، "استبيان لدراسة أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي"، تمت الدراسة على عينة عشوائية عراقية, مصدر سبق ذكره.

[2] المصدر نفسه.

[3] رعد حافظ سالم، "استبيان لدراسة أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي"، تمت الدراسة على عينة عشوائية أردنية, مصدر سبق ذكره.

[4] رعد حافظ سالم، "استبيان لدراسة أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي"، تمت الدراسة على عينة طلابية أردنية, مصدر سبق ذكره.

طالما أن غالبية العينة من المتضررين من هذا الحزب والمعارضين له. ولكن المثير للدهشة تبين أن من نتائج الدراستين الأردنيتين أن غالبية المبحوثين يرفضون أيضا مشاركة حزب تضرروا منه وهم بذلك يلتقوا في الموقف من العينة العراقية. وقد يبدو ذلك منطقيا طالما أن الناس تهتم بمن يحقق مصالحها ولا تؤيد مشاركة أو انتخاب حزب لها تجربة سيئة معه.

وقد تبين لنا، من خلال مخالطة ميدانية لعينة عراقية في مدينة (ديترويت)، في ولاية (مشيكان) الأمريكية في العام 2002 أن المعارضة العراقية لنظام حكم صدام حسين لا تؤيد من هم في الحكومة ومؤيديها وتتمنى موتهم. وقد يمكن القول أن الموقف غير المتسامح اجتماعيا وسياسيا لغالبية عينة البحث العراقية فضلا عن الجالية العراقية في مدينة (ديترويت) قد ترجم واقعيا بعد انهيار نظام حكم صدام حسين في 2007/4/3 حيث جرى تطبيق قانون اجتثاث البعث، أي تم طرد البعثيين من الوظائف الحكومية وخصوصا أصحاب الدرجات الحزبية العالية، وقتل البعض منهم، وهروب من نجى من الموت.

ولكن لماذا هذا السلوك السياسي الذي يؤشر عدم التسامح الاجتماعي السياسي؟ يمكن القول أن عدم التسامح الاجتماعي الذي نشأ عليه الأفراد والجماعات في ظل البيئة الاجتماعية العراقية وظل النظام السياسي السابق هو الذي طبع تنشئة وسلوك الأفراد على ذلك مما جعل عدم التسامح الاجتماعي السياسي سلوكا اجتماعيا وسياسيا مقبولا ومألوفا. فقبول ضرب وسجن وتعذيب وقتل الناس في الحياة الاجتماعية والسياسية العراقية قد أسس لقيمة عدم التسامح الاجتماعي السياسي وجعلها ضمن النظام القيمي الاجتماعي السياسي المقبول. وقد قاد عدم التسامح القومي والديني والطائفي في تاريخ العراق خصوصا بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، في العام 2003، إلى زيادة هذا التعصب القومي والديني والطائفي، وتوقف ظاهرة التسامح على صعيد الزواج المختلط بين فئات المجتمع العراقي المختلفة. بل قاد عدم التسامح الاجتماعي إلى مزيد من الانقسامات والمطالبة بانفصال الشمال عن العراق وانفصال الجنوب عن العراق، وإلى تصفيات جسدية [1].

يُفهم مما تقدم أن عدم التسامح الاجتماعي السياسي مع نظام الحكم وأركانه عند خسارته للحكم أدى إلى طردهم من الوظائف الحكومية، وقتل البعض منهم وهروب آخرين، وأدى عدم التسامح القومي والديني والطائفي بدوره إلى تعميق عدم التسامح الاجتماعي على صعيد الزواج، والمطالبة والعمل بإقامة دولتين أو مناطق فدرالية في الشمال والجنوب وتصفيات جسدية.

ومن المؤشرات الأخرى على الأبعاد السياسية للتسامح هو الاعتقاد أن التسامح يُشكل مفتاح حقوق الإنسان والتعددية، بما فيها التعددية الثقافية، والديمقراطية ودولة

---

[1] للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع: رعد حافظ سالم، هل يمكن إقامة ديمقراطية في العراق؟ مصدر سبق ذكره، ص 15- 17.

الحق [1]، بمعنى آخر أن للتسامح الاجتماعي أبعاداً سياسية طالما أن له علاقة بالديمقراطية التي هي أصلا مفهوما سياسياً. من هنا يعد التسامح أحد شروط الثقافة السياسية الديمقراطية، إذ يفترض أن توافر قيمة التسامح والتماهي بين أفراد المجتمع، يعطي المشروعية للرؤى المتباينة السائدة داخل المجتمع، وبحيث لا تفرض رؤية هيمنتها على أخرى، بل يتوفر المناخ لوجودها وتفاعلها جميعاً في مناخ ايجابي يسوده الاحترام المتبادل [2]. وتُعد قيمة التسامح أحد القيم المعززة للثقافة السياسية الديمقراطية كونها تحقق تناغم داخلي يقود إلى الاستقرار الاجتماعي والسياسي العام. وهي تعني السماح للآراء والفئات السياسية المختلفة بالتعبير عن نفسها دون خوف أو إقصاء، ودون تحريم أو تجريم. وتعني أيضا القبول بمبدأ التنافس والتدافع بين الأفراد حول آرائهم ومواقفهم المتباينة، والقبول بالآخر واحترام رأيه واعتماد الحوار والمصالحة وليس المناكفة واحتراب كأساليب لإدارة الاختلاف والتباين حول التوجهات والمصالح السياسية والاجتماعية والاقتصادية [3]. ولهذا يُعتقد أن قيمة التسامح لم تتجذر وتصبح أصيلة بعد في الحياة السياسية الفلسطينية، على سبيل المثال، كما في غياب التعددية السياسية وإدعاء كل فئة سياسية بأنها تمثل الخير والأخرى لا تمثل إلا الشر والباطل مما يمنحها الحق في تخطيء الآخرين وتسفيه آرائهم ومحاصرتهم والتنكيل بهم إن اقتضى الأمر. وتتعامل هذه الفئات السياسية مع النقد والانتقاد وكأنهما اعتداء على شخوصها وكرامتهم أكثر من كونهما تعبيرا عن تباين واختلاف في الرؤى والبرامج. ولكون الآراء والأفكار في الحياة السياسية الفلسطينية ترتبط وبشكل حميم بالأشخاص وبنواتهم فإن التنافس حولها بنزاهة وحرية يصبح أمرا متعذرا [4]. فالنخب السياسية لا تعترف بشرعية الاختلاف والمنافسة والتعددية وعدم احتكار الحقيقة والنفوذ، والحوار والمصالحة، وغيرها من القيم الداعمة للديمقراطية...أما السلطة الحاكمة، فبإسم المصلحة الوطنية والخصوصية الفلسطينية تُضيّق الخناق على الكثيرين، ولا يتسع صدرها للنقد، ولا تتوانى عن استخدام العنف أو التهديد به ضدهم. ولهذا، رأيناها ومنذ نشأتها تُغلق الصحف ومحطات التلفاز وتسن القوانين لمنع التجمهر والاحتجاج وتعتقل الأفراد وتسيطر على المرافق والمؤسسات وتهيمن على مجمل الحقل السياسي [5]. وبالنسبة للمعارضة، فالأمر غير مختلف، حيث نراها تدّعي التسامح وتتظاهر به في حين تدل ممارستها الفعلية على غير ذلك. ففي حياتها الداخلية يلاحظ أن التعاليم والمبادئ التي تبثها في عقول وجوارح أعضائها تمجد التباين، وتحض على التمييز

---

[1] وثيقة إعلان المبادىء حول التسامح الصادرة عن اليونسكو في 16 تشرين الثاني/(نوفمبر) 1995. حول ذلك، أنظر: إبراهيم أعراب، مصدر سبق ذكره، ص 47- 49.

[2] د. محمود معياري، الثقافة السياسية في فلسطين: دراسة ميدانية، بير زيت، جامعة بير زيت، 2003، ، ص 79.

[3] باسم الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص 77 – 78.

[4] باسم الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص 77 – 78.

[5] المصدر نفسه، ص 78- 79.

الدائم بين المفاهيم والأشخاص والظواهر في سياق خانتين لا ثالثة لهما: الخير والشر أو الحلال والحرام، أو المقبول والمرفوض، أو الصحيح والخاطئ دون اكتراث بما هو ليس هذا ولا ذاك. وفي علاقاتها مع الآخرين، تكرس المعارضة نزعات من الهيمنة والتفرد والاستئثار تجعلها لا تختلف من الناحية الفعلية عن السلطة الحاكمة. فإذا ما استلمت موقع السلطة أو مكان نفوذ نراها تتشبث حتى لو أدى ذلك إلى ضرب شعاراتها ومبادئها المعلنة سابقاً بعرض الحائط، أو إلى تضييق الخناق على الآخرين أو التنكيل بهم [1]. (ولعل القتال الدموي الذي جرى بين حماس وفتح في السنة 2007 في صراعهما على السلطة دليل على ما ذهبت إليه الدراسة أعلاه أي وجود ضعف أن لم نقل غياب للتسامح الاجتماعي السياسي في المجتمع الفلسطيني).

يُفهم مما تقدم أن من المؤشرات الأخرى على الأبعاد السياسية للتسامح هو أن التسامح يُشكل مفتاح حقوق الإنسان كحرية التعبير السياسي والقبول بالآخر واحترام رأيه والمصالحة والتعددية والديمقراطية ودولة الحق التي هي مفاهيم سياسية وسلوك سياسي لها صلة وثيقة بالاستقرار السياسي. ويُفهم مما تقدم أيضا، أن مثل هذا التسامح لم يتجذر ويصبح أصيلة بعد في الحياة السياسية الفلسطينية، على سبيل المثال.

فضلا عن ما تقدم، يشار إلى أن التسامح شكل العمود الفقري لليبرالية على اعتبار أن الليبرالية فلسفة عامة للجماعة البشرية، بوصفها شعوراً يُحس تجاه الجماعات الأخرى. من هنا فأن أحد جنور التسامح يتمثل في الفكر الليبرالي ومفاهيمه الإنسانية كمفهوم الحرية، الذي يشمل حرية الرأي والتأويل والتصرف. وفي هذا الصدد يقول (توكفيل): "أن معنى الحرية الصحيح هو أن لكل إنسان نفترض فيه أنه خلق عاقلا يستطيع التصرف، يملك حقا لا يقبل التفويت في أن يعيش مستقلاً عن الآخرين في كل ما يتعلق بذاته وأن ينظم كما يشاء حياته الشخصية" [2].

ومن الأبعاد السياسية الأخرى للتسامح هو أنه يقود إلى نمط سلوكي يستند على أساس ثقافة حوار فعلية قوامها الاستعداد الدائم للوصول مع الناس الآخرين إلى قاسم مشترك وتفاهم وحلول وسط لا غالب فيها ولا مغلوب. هذه القاعدة صحيحة للأفراد والجماعات والأغلبية والأقلية، وبالنسبة لمؤسسات الدولة تجاه المواطنين. كما يؤدي التسامح إلى حل الصراعات والخلافات الدينية والطائفية وكل أنواع التميز. فضلا يؤدي التسامح إلى المحافظة على أنماط العلاقة بين مركبات المجتمع المختلفة بالشكل الذي يؤدي إلى ضمان استمراره وثباته عبر الزمن. ويقود التسامح إلى رفع مستوى التلاحم والتضامن الداخلي بين افراد المجتمع وشيوع السلام والاستقرار والمحبة. كما يقود التسامح الداخلي إلى تسامح خارجي مع دول الجوار ويؤدي التسامح إلى الحرية والعدل والمدنية والصدق [3]. وفي هذا المجال يرى الكاتب

---

[1] المصدر السابق، ص 79- 80.
[2] إبراهيم أعراب، مصدر سبق ذكره، ص 50.
[3] بيتر ب. نيكولسون، مصدر سبق ذكره، ص 37- 38

(رافائيل) أن التسامح يملك قيمة ايجابية لأنه يساهم في تعزيز الحرية، فإنه يدافع عن الحرية لإتاحتها المجال للشعب أن يفعل ما اختاره لنفسه [1].

ويعتقد رولز(Rawls) بأن التسامح هو جزء من العدل، بحيث أن مبادئ العدل تعطي المعنى للتسامح ودوره: "فكل شخص لديه حقه في التسامح المساوي لحقوق الآخرين فيه، ولا يستطيع أحد ان يقصر التسامح على آرائه وأعماله، منكراً اشتمال الناس الآخرين به ومحتفظاً في الوقت نفسه بعدالة حكمه. يعتبر التسامح صالحاً بما يميّزه عن كلّ صالح آخر فحين يجد المرء نفسه مطالباً بالانتباه إلى أفكار الآخرين، أوردتْ بشكلها البسيط كآراء انطوت في أشكال عيشهم، يكون هذا المرء معهوداً به لأن يتعلمّ ويتثقف فهو، بهذا ، يتم إعلامه ان بعض الأخلاقية، وبعض معاملة الوسائط الأخلاقية الأخرى أخلاقياً، يكمنان في منح الاهتمام الجدي بآرائه هو، فذلك ما يتعدى الأنانيّة أو التنطّع غير المشروع للحصول على امتيازات. أنها اللا أخلاقيّة بالمعنى العميق للكلمة" [2]. فضلا عن ما تقدم، يرى ذلك الكاتب (بيتر بز نيكولسون)، الذي يؤكد على أن التسامح ليس الخيار الثاني ولا الشرّ الذي لا مهرب منه، ولا هو تحمّله ما نحن مضطرون إليه إلى تحمله في سبيل السلم والهدوء، إنه صلاح إيجابيّ وفضيلة يمتاز بها أفضل الناس وأفضل المجتمعات [3].

يُفهم مما تقدم، أن التسامح الاجتماعي يقود إلى سلوك سياسي قائم على الحوار والتفاهم والحلول الوسط وسياسة لا غالب فيها ولا مغلوب، وحل الصراعات والخلافات الدينية والطائفية وكل أنواع التميز والمحافظة على أنماط العلاقة بين مركبات المجتمع المختلفة بالشكل الذي يؤدي إلى ضمان استمراره وثباته عبر الزمن، ورفع مستوى التلاحم والتضامن الداخلي بين افراد المجتمع وشيوع السلام والاستقرار والمحبة، والحرية والعدل والمدنية والصدق والأيثار، ومن المحتمل جداً أن يقود التسامح الداخلي إلى تسامح خارجي مع دول الجوار.

ومن الأبعاد الأخرى لعدم التسامح الاجتماعي يُذكر انه يؤدي إلى التعصب الديني والفكري وغيره من أنواع عدم التسامح الأخرى التي تم الإشارة إليها سابقا، ويقود هذا التعصب بالنتيجة إلى عدم الثقة والخوف من الآخر واستحكام العداوات والحقد والكراهية ورفع السلاح واشتداد القتال تحت غطاء الدفاع عن المعتقد. ومن أمثلة النتائج السلبية لعدم التسامح هو الاضطهاد الديني للمسيحية في فترة انتشارها الأولى في أنحاء الإمبراطورية الرومانية، ومحاكم التفتيش في القرون الوسطى، والجرائم التي ارتكبت ضد الأقليات في دول كثيرة، والحروب الدينية في أوربا خلال القرن السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر كحرب الثلاثين عاماً، التي بدأت باندلاع الثورة البوهيمية في العام 1618 وانتهت بعقد صلح وستفاليا في العام 1648. وفي تلك الحرب خسرت ألمانيا نصف سكانها كما حل الخراب

---

[1] نقلا عن: المصدر نفسه، ص 37- 38
[2] نقلا عن: المصدر نفسه، ص 37- 38
[3] نقلا عن: المصدر السابق، ص 37- 38

بمساحات واسعة من الأراضي. إما في هولندا فقد استمرت الحروب الدينية بين الأعوام 1568- 1648 اي حوالي ثمانون سنة من الموت والخراب والدمار والبؤس واللا إنسانية. وفي فرنسا بدأت الحروب الدينية عند نهاية القرن السادس عشر حين تم أبادت البروتستانت (الهوغونوت) وانتهت مع الحرب التي جرت ضد أسبانيا بين الأعوام 1635- 1659 [1]. فضلا عن ما تقدم, سيطر صراع الدعوة والتبشير والهيمنة على العلاقات بين الأديان, بين الموسوية والمسيحية, وبين المسيحية والإسلام, بين البوذية والكونفوشيوسية والطاوية. وبين كل هذه الديانات جميعها. كما أدى عدم التسامح إلى الصراع داخل الديانة الواحدة نفسها كالصراع داخل الديانة المسيحية بين الكاثوليكية والبروتستانتية, وبين الكنيسة الكاثوليكية والكنيسة الأرثوذكسية, كصراع الكاثوليك والبروتستاذت في أيرلندا الشمالية, والشيعة والسنة في الإسلام والهندوس والبوذيين في سري لانكا كما أدى عدم التسامح الديني إلى الصراع والحرب بين المسلمين واليهود في فلسطين وغيرها, وبين الهندوس والسيخ في البنجاب, والهندوس والمسلمين في كشمير. وفي القرن العشرين أدى عدم التسامح العرقي والديني إلى أبادة أعداد كبيرة من اليهود والغجر على يد النازية والفاشية [2]. (ويؤدي عدم التسامح واضطهاد الأديان أو الأيدلوجيات السياسية إلى عرقلة النمو الاقتصادي وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. أي أن هناك ارتباط بين عدم التسامح وبين عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي).

يُفهم مما تقدم, أن عدم التسامح يقود إلى التعصب الديني والفكري, ويقود الأخير بالنتيجة إلى عدم الثقة والخوف من الآخر واستحكام العداوات والحقد والكراهية ورفع السلاح والقتال, كما في الاضطهاد الديني للمسيحية, ومحاكم التفتيش, والجرائم التي ارتكبت ضد الأقليات في دول كثيرة, والحروب الدينية في أوربا, والصراع بين الأديان والمذاهب وفيما بين الدين والمذهب الواحد, والصراع بين الأيدلوجيات السياسية, مما قد أدى إلى عرقلة النمو الاقتصادي وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي [3].

---

[1] سمير الخليل, مصدر سبق ذكره, ص 14- 15.

[2] ألفريد ج, آيير, مصدر سبق ذكره, ص 104- 113.

[3] (من المفارقات ان الناس لا تتسامح إذا ما غير إنسان ما دينه أو مذهبه أو رفض القيام بالطقوس المطلوبة أو ظهر بمظهر أو تصرف غير مألوف, ولكنهم لا يهتموا ولا يبالوا إذا ما وقع هذا الإنسان في محنة أو كان فقيرا أو ضعيفا, وان كان يتبع دينهم ومذهبهم, ولا يزوجوه من نساءهم أو يجالسوه إذا كان فقيراً أو ضعيفاً أو صغيراً أو حديث المهنة. إنهم يطلبون منه ان يشاركهم في شيء (الجنة) ليس من صنعهم أو من عرق جبينهم أو جهدهم, في شي لا يكلفهم مالا أو جاه أو سمعة ولكن يمتنعوا ان يطلبوا منه ان يشاركهم أو حتى يساعدوه على ان يبدأ طريق يصل إلى وضعهم الاجتماعي أو الاقتصادي الجيد. فوق كل هذا أو ذاك إنهم يتجاهلون فلسفة السماء أو فلسفة أديانهم التي تقر بوجود جنة ونار. هذا يعني ان للجنة ناسها وللنار ناسها, من هنا يفترض منهم ان لا يحاولوا إيذاء الشخص الذي لا يسير على طريقهم طالما القاعدة تقر بوجود طريقين, والتسامح معه وترك الحكم للسماء لأن إذا كل إنسان نصب نفسه آله وحاكم وفق ما يراه هو أو ما تراه مرجعيته فمعناه كل شخص معرض للموت أو السجن أو الاحتقار والاضطهاد في أية لحظة, وهذا ما هو حصل ويحصل للعديد من الشعوب والأفراد. كذلك على اللا متسامحون ان يأخذوا بنظر الاعتبار حقيقة العالم اليوم المتمثلة بعدم وجود اتفاق تام على دين واحد أو مذهب واحد أو رأي واحد. لقد دفعت دول كثيرة نتيجة عدم التسامح ثمن باهض كما مر ذكره, فلماذا لا تتعض بعض المجتمعات اليوم من التجارب المره البشعة اللا إنسانية التي مرت بها شعوب أخرى في

يُخلص من كل ما تقدم، ان للتسامح الاجتماعي أبعاداً سياسية تكمن في التسامح يُشكل مفتاح حقوق الإنسان كحرية التعبير السياسي والقبول بالآخر واحترام رأيه والمصالحة والتعددية والديمقراطية ودولة الحق التي هي مفاهيم سياسية وسلوك سياسي له صلة وثيقة بالاستقرار السياسي، وأن مثل هذا التسامح لم يتجذر ويصبح أصيلة بعد في الحياة السياسية الفلسطينية، وأن التسامح الاجتماعي يقود إلى سلوك سياسي قائم على الحوار والتفاهم والحلول الوسط وسياسة لا غالب فيها ولا مغلوب، وحل الصراعات والخلافات الدينية والطائفية وكل أنواع التميز والمحافظة على أنماط العلاقة بين مركبات المجتمع المختلفة بالشكل الذي يؤدي إلى ضمان استمراره وثباته عبر الزمن، ورفع مستوى التلاحم والتضامن الداخلي بين افراد المجتمع وشيوع السلام والاستقرار والمحبة، والحرية والعدل والمدنية والصدق والأيثار. ومن المحتمل جداً أن يقود التسامح الداخلي إلى تسامح خارجي مع دول الجوار وأن عدم التسامح الديني والفكري يؤدي إلى عدم الثقة والخوف من الآخر واستحكام العداوات والحقد والكراهية ورفع السلاح والصراع بين الأديان والمذاهب وفيما بين الدين والمذهب الواحد والصراع بين الأيدلوجيات السياسية، مما قد أدى إلى عرقلة النمو الاقتصادي وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

يُخلص من كل ما تقدم في هذا المطلب إلى أن للتسامح الاجتماعي أبعاداً سياسية أو تأثيراً في السلوك السياسي للفرد والجماعة، إذ من الممكن أن يؤدي إلى النظام السياسي المشارك الذي لا تمزقه النزاعات السياسية العميقة، مما يحقق الاستقرار السياسي، وإلى التعاون السياسي في وقت الأزمات السياسية، وتسامح الحكومة مع معارضيها السياسيين. فقيمة التسامح الاجتماعي أو عدم التسامح التي يحملها الفرد ونشأ عليها ستبقى معه وتؤثر في سلوكه وهو يؤدي أدواره الاجتماعية بما فيها الأدوار السياسية، وأن الأردنيين أكثر تسامحا من الناحية الاجتماعية من العراقيين مما جعل الأخيرين أقل تسامحا من الناحية السياسية، وأن مثل هذا التسامح الاجتماعي ضعيف في الحياة السياسية الفلسطينية، وأن من بين الأبعاد السياسية الأخرى للتسامح الاجتماعي أنه من المحتمل جدا أن يقود إلى ضمان حقوق الإنسان، كحرية التعبير السياسي والقبول بالآخر واحترام رأيه والمصالحة والتعددية والديمقراطية ودولة الحق، والحوار و والتفاهم والحلول الوسط وحل الصراعات والخلافات الدينية والطائفية وكل أنواع التميز والمحافظة على أنماط العلاقة بين مركبات المجتمع المختلفة بالشكل الذي يؤدي إلى ضمان استمراره وثباته عبر الزمن، ورفع مستوى التلاحم والتضامن الداخلي بين أفراد المجتمع وشيوع السلام والاستقرار والمحبة، والحرية والعدل والمدنية والصدق والإيثار ومن المحتمل جداً أن يقود التسامح الداخلي إلى تسامح خارجي مع دول الجوار. وخُلص إلى أن عدم

فترات زمنية سابقة والتي تعيش الآن حياة أفضل نتيجة للقناعة التي توصلت إليها بعد تجاربها المرة بضرورة التسامح. حول ذلك أنظر:
د. رعد حافظ سالم، الملاحظة بالمشاركة.

التسامح الاجتماعي الديني والفكري يقود إلى عدم الثقة والخوف من الآخر واستحكام العداوات والحقد والكراهية ورفع السلاح والحروب بين أبناء المجتمع الداخلي وبين المجتمعات المختلفة مما يعرض الاستقرار الاجتماعي والسياسي إلى الخطر.

ما يُخلص إليه من كل ما تقدم في هذا المبحث أن قيمة التسامح الاجتماعي السياسي تشير إلى تحمل وقبول التعايش مع الآخرين الذين لديهم دين أو فكر أو مذهب أو أيدلوجية يختلف عنا، والقبول بالتعايش مع الذي يختلف معنا في اللون والمنطقة الجغرافية والعشيرة والقبيلة والمهنة والعمر والمركز الاجتماعي والطبقة الاجتماعية، أي التعايش مع المختلف والنقيض والعمل معه في أي زمان ومكان ومستوى، وأن كان ذلك يعني تحمل بعض الآلام. أما عدم التسامح فهو ممارسة المرء سلطته للتدخل في آراء أو أعمال أولئك الذين يخالفون رأيه وعمله، ممن لا تحظى آراؤهم أو أعمالهم بموافقته الأخلاقية. كما يعني عدم التسامح عدم القبول وتحمل التعايش مع الآراء والمعتقدات والأديان والمذاهب الأخرى، وعدم التسامح والقبول بالتعايش والعمل مع المنحدرين من خلفيات اجتماعية وجغرافية وطبقية ومهنية وعرقية ولونية وقبلية وعشائرية وأثينية مختلفة في أي مكان وزمان. ويمكن أن تكون لهذه القيمة الاجتماعية السياسية أبعاداً سياسية أو تأثيراً في السلوك الاجتماعي السياسي للأفراد والجماعات. وتبين أيضا أن جذور التسامح الاجتماعي السياسي تكمن في القرن السادس عشر الميلادي، وكان هناك دور للمفكرين الليبراليين والفكر الفلسفي والأنواري، والحقوقيين والقانونين في تطوير هذه القيمة الاجتماعية السياسية، التي ثبتت في الإعلانات والمواثيق الدولية وتم تبنيها من قبل مواثيق بعض المنظمات الدولية والإقليمية. وانتشر مفهوم التسامح في القرن التاسع عشر ليشمل مجال الفكر وحرية التعبير ويُعد العمود الفقري لليبرالية.

وخُلص إلى: أن أركان التسامح تكمن في عدد من القواعد مثل عدم التزمت في الرأي، والتفاهم، والتفاهم العقلاني والتسامح المتبادل للوصول إلى الحقيقة، وعدم التسليم بالحقيقة المطلقة، وتسليم الأخصائيين والمتخصصين بعدم الحقيقة المطلقة، والإقرار بأن المعرفة ظرفية وليست أزلية وأبدية، والإقرار بارتكاب الخطأ، والإصلاح الأخلاقي، وتقبل تصحيح الخطأ وقبول النقد الذاتي والنقد المتبادل، وقبول الأفكار الغريبة، والتسامح المتبادل، والاعتراف بالآخر والحوار معه، وأن هناك بعض العوامل المؤثرة في قيمة التسامح الاجتماعي السياسي مثل عامل التطور التاريخي لمفاهيم المواطنة والمساواة والحريات المدنية وحقوق الإنسان وتقويض فكرة الحق الإلهي للسلطة، وعامل التنشئة الاجتماعية، وعامل النظام السياسي، وعامل المنظمات الدولية.

وُخلص أيضا إلى: إلى وجود اختلاف في الآراء والتطبيقات حول حدود مفهوم التسامح، فمنهم من لا يسمح بالقبول ببعض السلوكيات، ومنهم من يرى ضرورة الانتباه إلى استخدام التسامح الديني لغايات سياسية مختلفة، وتوصل أيضا إلى: أن انواع وأبعاد التسامح

الاجتماعي السياسي تشمل التسامح الديني والتفكير بشكل عام، والتسامح السياسي، أي التسامح مع الانشقاق السياسي أو المعارضة السياسية، وديني وعرقي وأثني وقومي واجتماعي جنسي ومهني، والتسامح مع قضايا الطلاق والإباحية الجنسية، أما أنواع وأبعاد اللا تسامح فيشمل اللا التسامح الديني والسياسي والعرقي والجنسي والمهني والطبقي.

وخُلص أيضا إلى أن للتجارب التاريخية التي تمر بها الشعوب، فضلا عن التطورات الإنسانية على صعيد الفكر والممارسة، والتنشئة الاجتماعية وهيئاتها، والعوامل البيئية كالوضع الاقتصادي الاجتماعي والوسط الجغرافي الاجتماعي والطبيعة البشرية تأثيرا في التنشئة على قيمة التسامح الاجتماعي السياسي أو ضعفها أو عدم وجودها، وظهر وجود ثلاث اتجاهات أحدهما يقر بعدم وجود قيمة التسامح الاجتماعي السياسي في المجتمعات العربية على صعيد اللغة والتفكير والتطبيق، في حين يذهب الاتجاه الثاني إلى وجود مثل هذه القيمة في المجتمعات العربية، أما الاتجاه الثالث فيميل إلى القول أن هناك ضعف في قيمة التسامح الاجتماعي السياسي في المجتمعات العربية.

وخُلص أيضا إلى أن التسامح الاجتماعي له أبعاد سياسية أو تأثيراً في السلوك السياسي للفرد والجماعة.

ما يمكن أن يُخلص إليه من كل ما تقدم في هذا الفصل، أن المساواة تعني عدم المفاضلة بين الأفراد والجماعات على أساس اعتبارات مثل العرق، والدين، والمستوى الاقتصادي، والانتماء العائلي أو القبلي، والمهنة والأصل، وحجم الأسرة، والسن، والجنس، ووجود ضعف في قيمة المساواة في المجتمعات العربية، وأن ضعف قيمة المساواة في المجتمعات العربية يمكن أن يعزى إلى التنشئة الاجتماعية، والتفسير الديني للمساواة، والعوامل الاقتصادية الاجتماعية، وأن لقيمة المساواة أبعاداً سياسية أنها تُشكل أحد الشروط النفسية والاجتماعية للسلوك السياسي.

وخُلص أيضا، في هذا الفصل، إلى أن قيمة التسامح الاجتماعي السياسي تشير إلى تحمل وقبول التعايش مع الآخرين الذين لديهم دين أو فكر أو مذهب أو أيدلوجية يختلف عنا، والقبول بالتعايش مع الذي يختلف معنا في اللون والمنطقة الجغرافية والعشيرة والقبيلة والمهنة والعمر والمركز الاجتماعي والطبقة الاجتماعية، أي التعايش مع المختلف والنقيض والعمل معه في أي زمان ومكان ومستوى، وأن كان ذلك يعين تحمل بعض الآلام. ويمكن أن تكون لهذه القيمة الاجتماعية أبعاداً سياسية أو تأثيراً في السلوك الاجتماعي السياسي للأفراد والجماعات. وتبين أيضا أن لهذه القيمة جذور تعود إلى القرن السادس عشر الميلادي، وساهمت عوامل عديدة في تطويرها. وظهر أن أركان التسامح تكمن في عددٍ من القواعد، وأن هناك بعض العوامل المؤثرة في قيمة التسامح الاجتماعي السياسي. وظهر وجود اختلاف في الآراء والتطبيقات حول حدود مفهوم التسامح. وتوصل أيضا إلى: أن أنواع وأبعاد

التسامح الاجتماعي السياسي تشمل أنواع عديدة. وخُلص أيضا إلى أن للتجارب التاريخية التي تمر بها الشعوب، فضلا عن التطورات الإنسانية على صعيد الفكر والممارسة، والتنشئة الاجتماعية وهيئاتها، والعوامل البيئية كالوضع الاقتصادي الاجتماعي والوسط الجغرافي الاجتماعي والطبيعة البشرية تأثيرا في التنشئة على قيمة التسامح الاجتماعي السياسي أو ضعفها أو عدم وجودها، وظهر وجود ثلاثة اتجاهات حول وجود أو عدم وجود قيمة التسامح الاجتماعي السياسي في المجتمعات العربية. وخُلص أيضا إلى أن التسامح الاجتماعي له أبعاد سياسية أو تأثيراً في السلوك السياسي للفرد والجماعة. وخُلص إلى وجود تفاوت في هذه القيمة بين بعض المجتمعات العربية كما بين الأردنيين والعراقيين والفلسطينيين.

obeikandl.com